الأمم المتحدة S/PV.9894

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9894**

الثلاثاء، 8 نيسان/أبريل 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد بونافون	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد موسكوسو
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيدة كريم
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1199 (1998) و 1203 (1998) و 1239 (1999) و 1244 (1999)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1199 (1998) و 1203 (1998) و 1239 (1999) و 1244 (1999)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أذكِّر الجميع بأن المجلس محفل يسوده الاحترام – الاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء في المنظمة واحترام ممثليها. وأشكر جميع المتكلمين على مراعاة المعايير المناسبة من حيث النبرة والعبارات والمضمون في ملاحظاتهم.

وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية جمهورية صربيا.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زيادة.

السيدة زيادة (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أهنئ فرنسا على رئاستها لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأهنئكم، سيدي الرئيس.

ويشرفني أن أطلع المجلس على آخر التطورات في كوسوفو منذ نشر تقرير الأمين العام الذي يغطي الفترة من 16 أيلول/سبتمبر 2024 إلى 15 آذار/مارس 2025، وأن أقدم بعض الملاحظات الأساسية.

(تكلمت بالإنكليزية)

لقد كان إجراء الانتخابات في 9 شباط/فبراير سلمياً بشكل ملحوظ على الرغم من أنه لم يخلُ من تعقيدات تقنية وطعون قدمتها الأحزاب السياسية. وقد كان من المشجع بشكل خاص ملاحظة المكاسب التي تحققت في مجال تمثيل المرأة، مما أدى إلى زيادة حضور المرأة في برلمان كوسوفو دون الاعتماد على الحصة الجنسانية البالغة 30 في المائة التي ينص عليها قانون الانتخابات العامة. وأهنئ شعب كوسوفو على إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع مرة أخرى. وبعد التصديق على النتائج في 27 آذار/

مارس، أتطلع إلى تشكيل الحكومة المقبلة في الوقت المناسب، مدركةً أن ذلك قد يتطلب مفاوضات معقدة. وبمجرد تنصيب الحكومة، لا بد من اتخاذ خطوات ملموسة لإعطاء الأولوية لرفاه الشعب في كوسوفو وتنفيذ الالتزامات المُتعهد بها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي والمضي قدماً في عملية تطبيع العلاقات.

وأتطلع إلى العمل عن كثب مع السيد بيتر سورنسن بعد تعيينه في كانون الثاني/يناير ممثلاً خاصاً جديداً للاتحاد الأوروبي معنياً بالحوار بين بلغراد وبريشتينا. فانخراطه بصورة مبكرة يوفر فرصة لدعم كلا الجانبين في تحقيق تقدم. وينبغي أن يلهم التقدم المحرز في كانون الأول/ديسمبر 2024، عندما اتفقت بلغراد وبريشتينا على اختصاصات اللجنة المشتركة المعنية بالمفقودين، الجميع للمضي قدماً في مجالات أخرى من الحوار. وأحثّ الجميع على الاستفادة الكاملة من اللجنة المشتركة، إلى جانب الفريق العامل الحالي المعني بالمفقودين، للمضي قدماً دون مزيد من التأخير ومساعدة العائلات في الحصول على توضيحات حول مصير أحبائها.

وفي هذا السياق، أود أن أنعي وفاة السيد بيرم تشركيني – والد أحد الأبناء المفقودين، الذي كرس عقوداً من حياته للدفاع عن الحق في المعرفة والذي امتدت جهوده لتشمل مختلف المجتمعات المحلية والأعراق وجسدت الإنسانية المشتركة لجميع المتضررين. ولا يزال إرثه يرشد هذا العمل ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ملتزمة بدعم المركز المرجعي للأشخاص المفقودين وجميع العائلات التي لا تزال تبحث عن إجابات.

عندما زرتُ شمال كوسوفو في 25 آذار/مارس، أشار المحاورون من المجتمع المدني والقادة السياسيون والمجتمعيون على حد سواء إلى استمرار نقص الثقة خاصةً تجاه المؤسسات، كما أعربوا عن مخاوفهم بشأن ما يخبئه المستقبل في ظل السياق السياسي الحالي والتطورات في المنطقة وخارجها. وأعربوا عن أسفهم للإجراءات الأحادية الجانب التي اتخذتها سلطات بريشتينا، بما في ذلك القيام مؤخرا بإغلاق مراكز الرعاية الاجتماعية التي تديرها صربيا والأثر السلبي الاجتماعي والاقتصادي المترتب على ذلك. ومع ذلك، لم يروا بديلاً عن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وضرورة استعادة صرب كوسوفو الإحساس بكيانهم واستقلاليتهم من خلال نظام للإدارة الذاتية في إطار رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وناشدوا المجتمع الدولي دعم جميع الجهود المبذولة لتجديد المشاركة بحسن نية في عملية إعادة الأمور لطبيعتها. وأثار المحاورون مرة أخرى شواغل بشأن الادعاءات السابقة المتعلقة بالتحرش الجنسي بنساء صرب كوسوفو في الأماكن العامة. ويجب التحقيق في جميع هذه الادعاءات.

لقد أعربتُ مرارا وتكرارا عن قلقي بشأن إغلاق المؤسسات التي تديرها صربيا وعواقب ذلك على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للأشخاص الذين هم في أوضاع هشة. وستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رصد آثار ذلك عن كثب. كما أكرر دعوتي إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب وإلى مناقشة القضايا العالقة بشكل بنّاء وبحسن نية في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

ونرحب بالقرار الأخير الذي اتخذته حكومة كوسوفو لتمكين المقيمين الذين يحملون وثائق صادرة عن المؤسسات التي تديرها صربيا في كوسوفو من تسجيل وثائق الأحوال المدنية لدى السلطات المعنية. وهذا أحد العناصر المهمة في معالجة تحديات الأحوال المدنية التي تواجهها الطوائف التي لا تشكل أغلبية، والتي يواجهها سكان كوسوفو الصرب على وجه الخصوص. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات رئيسية تتعلق بنطاق القرار وتفسيره وتنفيذه. إنني أشجع على تعزيز جهود التواصل مع الطوائف المعنية وأضم صوتي إلى الآخرين في دعم تمديد الموعد النهائي الحالي المقرر في 30 نيسان/أبريل.

وأدين الهجوم على قناة إيبار – ليبناتس/إيبار – ليبنتس المائية الذي وقع في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، وأكرر دعوتي لإجراء تحقيق شامل وشفاف لتحديد هوية المسؤولين عن الهجوم ومحاسبتهم. وأحث جميع القادة على التصرف بمسؤولية وتجنب التصعيد والتعاون في تقديم الجناة إلى العدالة.

بعد مرور أكثر من عام على الحادث الأمني الخطير الذي وقع في بانيسكا/بانيسكي، أؤكد من جديد على أهمية ضمان المساءلة من خلال إجراءات قضائية عادلة ومستقلة. وهذه الحالة، إلى جانب الهجوم على إيبار – ليبناتس/إيبار – ليبنتس، تسلط الضوء على الحاجة إلى المشاركة الفعالة مع آليات تبادل المساعدة القضائية على الصعيد الدولي من أجل دعم التحقيقات والملاحقات القضائية الجارية.

وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن قلقي إزاء إلقاء عبوة ناسفة في 1 نيسان/أبريل على مكتب بريد كوسوفو الذي افتتح حديثاً في زفيتشان/زفيتسان، وهو ما تسبب في أضرار مادية. ومرة أخرى، فإن أعمال العنف هذه غير مقبولة وينبغي التحقيق فيها بشكل كامل وفوري وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأشدد على الدور المحوري الذي تضطلع به مفتشية شرطة كوسوفو في ضمان إجراء تحقيقات مستقلة في مزاعم الاستخدام المفرط للقوة وسوء المعاملة من قبل الشرطة في شمال كوسوفو، بما في ذلك إساءة معاملة القُصَّر. وأدعو إلى نشر النتائج على الملأ لتعزيز الشفافية والثقة المؤسسية. وفي حين أن المفتشية قد فتحت عددا من القضايا، فإن المتابعة واتخاذ إجراءات تأديبية أمران ضروريان لردع تكرار ذلك. وتمشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، أشجع السلطات أيضاً على اتخاذ إجراءات بشأن توصيات المكلفين بولاية في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة استخدام بدائل للاحتجاز السابق للمحاكمة.

ويساورني قلق بالغ إزاء التطورات التي تنطوي على تدمير الرموز الدينية، وآخرها ضد الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وهو ما يتعارض مع الحق في حرية الدين ويشكل خطرا بزيادة التوترات الدينية والعرقية. إنني أدعو الجميع إلى احترام المواقع الدينية وتعزيز التسامح. وأشير أيضا إلى اعتقال 16 شخصا في غياكوفي/داكوفيتسا وبريزرن في 5 و 6 نيسان/أبريل، بينما كانوا في زيارة دينية إلى بيي/بيتش. وبينما أُفرج عن معظم الحجاج، لا يزال أربعة منهم رهن الحبس الاحتياطي لمدة 30 يوما.

وحرصا على حماية حقوق الطوائف، يظل التنفيذ الكامل لقانون استخدام اللغات أمرا ضروريا. وأشير إلى انتهاء ولاية مفوض اللغات في 25 كانون الثاني/يناير وأكرر دعوة الأمين العام لسلطات كوسوفو إلى

اتخاذ تدابير فورية لتعيين مفوض للغات لضمان حماية وتعزيز الحقوق اللغوية وحماية حقوق الطوائف التي لا تشكل أغلبية.

ويظل بناء الثقة أمرا أساسيا لتعزيز مستقبل مستقر ومزدهر لجميع الطوائف في كوسوفو. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، التي تعكس شعوراً بانعدام الثقة في المؤسسات والمخاوف بشأن العلاقات بين الطوائف، فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا تزال ثابتة في التزامها برأب الصدع. ونبذل جهودا لبناء الثقة وفي صميمها مبادرات تدعم سيادة القانون وتحمي حقوق الإنسان وتعزز بفعالية إشراك النساء والشباب في عمليات السلام. وفي هذا الإطار، تكرس بعثتنا جهودها لتعزيز الجهود المبذولة على أرض الواقع التي تسعى إلى بناء الثقة بين الطوائف، وتحديداً من خلال استخدام أنشطتنا البرنامجية للتركيز على تعزيز الحوار بين الأعراق ومكافحة السرديات المثيرة للانقسام من أجل معالجة نقص الثقة. وقد استضاف مركز بارابار المدعوم من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أكثر من 100 فعالية وآلاف المشاركين، مما يدل على دوره كمركز للحوار بين الأعراق وحيز آمن للطوائف للمشاركة في محادثات هادفة نحو بناء مجتمع أكثر مرونة وشمولا.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، وكجزء من التزام البعثة بتعزيز إشراك المرأة في عملية صنع القرار وإدماج المنظور الجنساني في عملية المصالحة، كان لي شرف وامتياز المشاركة في مائدة مستديرة رفيعة المستوى في تيرانا. كانت هذه فعالية جمعت بين ممثلين رفيعي المستوى من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وستواصل البعثة العمل مع الشركاء المحليين لتعزيز الوصول إلى العدالة ودعم المساعدة القانونية لجميع الطوائف ورقمنة أرشيف المحاكم. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع المجتمع المدني، تواصل البعثة تعزيز حقوق الملكية من خلال التوعية الموجهة.

ويبقى العمل مع الشباب في صميم المشاريع التي تقوم بها البعثة لبناء الثقة من أجل تعزيز التفاهم الثقافي والعلاقات الطويلة الأمد لتعزيز السلام القادر على الصمود، خاصة وأن التواصل بين الشباب من الطوائف المختلفة في تراجع عما كان عليه في الأجيال السابقة. وفي هذا الصدد، يساعد في التغلب على انعدام الثقة لدى الشباب مشروعٌ يشمل زيارات مشتركة لمواقع التراث الثقافي والديني لبعضهم بعضاً يشارك فيه عدد متزايد من الشباب من ألبان كوسوفو والصرب والبوشناق والروما والأشكاليا والأتراك. وفي موازاة ذلك، يفتح مشروع مبتكر للتعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات آفاقاً جديدة للفتيات في المدارس الريفية في المجتمعات المتنوعة، باستخدام مختبرات متنقلة ونوادٍ علمية دينامية لسد الفجوات وإثارة حب الاطلاع وتمكين الجيل القادم من العلماء والقادة.

وأود أن أعرب عن تقديري للتعاون الوثيق والدعم الذي نتلقاه كل يوم من شركائنا الدوليين، لا سيما قوة كوسوفو، ومتانة تنسيقنا مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو. وبالعمل معاً، وبدعم مستمر من المجلس، سنواصل تركيزنا على حقوق الشعب ورفاهه في كوسوفو.

وأناشد الجميع في المجلس أن يظلوا حازمين في دعمهم للسلام والاستقرار والتعاون القائم على المبادئ في كوسوفو. فمن خلال الالتزام الجماعي، يمكننا أن نساعد على تعزيز الحوار السياسي الموثوق وحماية الحقوق الأساسية وإرساء أسس أكثر رسوخاً للأمن وزيادة الرخاء.

وأختتم بياني بالإعراب عن بالغ تقديري لأعضاء المجلس على عملهم المتواصل مع البعثة. ويظل استمرار اهتمامهم ضرورياً لجهودنا المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية صربيا.

السيد دوريتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف كبير لي أن أخاطب المجلس باسم جمهورية صربيا. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على جهودهما المتواصلة في تنفيذ الولاية التي أنيطت بالبعثة بموجب القرار 1244 (1999).

لا يزال موقف صربيا واضحاً وثابتاً: إننا نؤيد بقوة استمرار وجود البعثة ومشاركتها الكاملة. فبعد مرور أكثر من 25 عاماً، لم يتم الوفاء بولاية البعثة حتى الآن، وتزداد التحديات تعقيداً في الميدان يوماً بعد يوم. إن دور البعثة ليس مجدياً فحسب، بل هو ضروري.

وأود أن أحدد ثلاث نقاط رئيسية أود أن أؤكد عليها في بياني اليوم.

أولاً، يجب التمسك بالمبادئ الدولية على قدم المساواة وبصورة متسقة.

وفي السنة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الثمانين لتأسيس هذه المنظمة التي هي أكبر منظمة عالمية واعتماد أهم وثائقها – ميثاق الأمم المتحدة – أعتقد أن علينا جميعاً أن نتساءل عما إذا كنا اليوم أقرب إلى الأهداف التي وضعناها معاً أم أبعد عنها. وكثيراً ما تتاح لنا الفرصة للاستماع إلى بيانات في هذا المبنى بالذات عن ضرورة وأهمية الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص للمبادئ التي تكفل حماية سيادة الدول المعترف بها دولياً وسلامتها الإقليمية.

وإنني فخور بأن أكون ممثل دولة ملتزمة دائماً باحترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية، بما في ذلك ضرورة احترام السلامة الإقليمية والسيادة لها ولجميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. لذلك فمن الطبيعي أن نتوقع أن تنطبق هذه القواعد على جميع الدول الأعضاء، بما فيها جمهورية صربيا، وأن تنطبق على قدم المساواة.

وأعتقد أننا جميعاً اليوم، سواء أردنا الاعتراف بذلك أم لا، ندرك عواقب السابقة التي أرساها إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد في عام 2008. ونبهنا في الوقت المناسب إلى أن السؤال، بعد انتهاك مبادئ القانون الدولي، هو كيف يمكننا الخروج من هذه الحلقة المفرغة. يمكن أن يكون لكل دولة، على سبيل الاحتمال، حالة مثل كوسوفو. ونشهد بالفعل، منذ عام 2008، عدداً متزايداً من الحالات التي تشكك في وضع مناطق ومقاطعات وأقاليم مختلفة تابعة لدول ذات سيادة وأعضاء في هذه المنظمة. والواقع أن مجلس الأمن نفسه، في أعقاب سابقة كوسوفو، كان مشغولاً بالتعامل مع عواقبها.

ثانياً، إن الحالة في الميدان في كوسوفو وميتوهيا آخذة في التدهور، والصرب يدفعون الثمن.

ونظراً لضيق الوقت المتاح لجلسة اليوم، لا يمكنني أن أسرد جميع الأعمال الانفرادية والحوادث ذات الدوافع العرقية التي ارتكبها النظام الحاكم حالياً بقيادة ألبين كورتي، ولكن لا بد لي من تسليط الضوء على عدة أعمال تشكل أمثلة على النمط المثير للقلق والخطير الذي تجسد في تعبيره، حيث قال: "يجب أن يعاني الصرب ويدفعوا الثمن".

وفي الأشهر الأخيرة، قامت بريشتينا بتصعيد حملتها لتفكيك مؤسسات الصرب في جميع أنحاء كوسوفو وميتوهيا بشكل منهجي. وليست هذه بادرات رمزية. فلها عواقب يومية مباشرة ومؤلمة على أناس حقيقيين. فقد قُطعت الرواتب والمعاشات التقاعدية والمساعدة الاجتماعية عن آلاف الأسر الصربية. وتعرضت سبل بقاء العديد من أبناء وطننا للخطر.

وفي 15 كانون الثاني/يناير من هذا العام، شهدنا جهوداً منسقة بذلتها بريشتينا لإغلاق مؤسسات الصرب في كوسوفو بوليي، وغراتشانيكا، وليبليان، وفيليكا هوتشا، وأوراهوفاك وغيرها من الجيوب الواقعة جنوب نهر إيبار. ولم يكن ذلك استفزازاً سياسياً فحسب، بل كان محاولة مدروسة لمحو الهوية الجماعية للصرب في هذه المجتمعات. ومن الصعب أن نتصور أن أحداً يمكن أن يعتبر هذه الأعمال مؤاتية للحوار أو المصالحة.

وبعد أسابيع فقط، في 21 شباط/فبراير، أُغلقت قسراً مراكز الرعاية الاجتماعية في أربع بلديات ذات أغلبية صربية في الشمال، مما أدى إلى حرمان أكثر من 500 1 من الأفراد الضعفاء من الخدمات الأساسية. ففي هذه الظروف، كيف يمكن أن نتحدث بجدية عن استعادة الأوضاع الطبيعية أو بناء الثقة؟

وتحملنا هذه الأمثلة على طرح نفس السؤال الذي ما زلنا نطرحه منذ 12 عاماً وهو: متى سيتم إنشاء مجتمع البلديات ذات الأغلبية الصربية الذي جرى التوقيع والاتفاق عليه في ظل الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره؟ والجواب، كما يتضح من تصرفات كورتي، هو أنه لا توجد إرادة سياسية في بريشتينا للوفاء بهذا الالتزام الملزم قانوناً. بل نرى استراتيجية عرقية قومية مبنية على إثارة الخوف والترهيب والإقصاء.

إن ما نشهده ليس من قبيل الصدفة، بل هو وفاء مباشر لوعد قطعه ألبين كورتي نفسه. فقد قال في 23 أيلول/سبتمبر: "يجب أن يعاني الصرب ويدفعوا الثمن". ولم تكن هذه الكلمات مجرد خطاب أجوف؛ بل أصبحت سياسة وتتجلى عواقبها أمام أعيننا.

كانت هذه الاستراتيجية نفسها في صميم حملة كورتي قبل انتخابات 9 شباط/فبراير. وكانت ظروف مشاركة الصرب في الانتخابات أبعد ما تكون عن الحرية أو النزاهة. وسيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، وصف الانتخابات بأنها حرة ونزيهة بأي منحى معقول. فلم يُعلن عن النتائج الرسمية للانتخابات في كوسوفو وميتوهيا منذ أكثر من شهر، ويُزعم أن السبب في ذلك هو خطأ في البرمجيات. وفي النهاية، تم سحب مقعد برلماني واحد كان يعود عن وجه حق إلى ممثل صربي في البرلمان. وجرى ذلك بأن جرى تدبير مشاركة ذوي الأصول الألبانية للتصويت لممثل اختاره كورتي بدلاً من الممثل الصربي، مما أتاح للمرشح الفوز لا من خلال دعم الطائفة الصربية، كما ينص الدستور، ولكن بأصوات الألبان في الغالب.

ولبيان هذه المفارقة بمزيد من الوضوح، أُلغيت هذه الانتخابات بسرعة عندما حدثت حالات مماثلة في السنوات السابقة، حيث قيل إن الصرب قد صوتوا لمرشحين من طوائف أخرى. وهذا التلاعب بنظام التصويت وممارساته يقوض النزاهة الديمقراطية والثقة في المؤسسات التي يُفترض أن تكفل العدالة وتمثيل جميع الطوائف. كما سبق أن رأينا هذا النمط نفسه يتجلى بوضوح في الانتهاك الصارخ للفقرة 5 من المادة 96 من ما يسمى بدستور كوسوفو. وبتعيين ممثل في حكومة سابقة لكوسوفو بدون أي دعم انتخابي مشروع من الطائفة الصربية، فإن روح الفقرة 5 من المادة 96 قد انتهكت بوضوح. لم يدرج هذا الحكم للوفاء بالحصص العرقية على الورق؛ كان الهدف منه ضمان المشاركة السياسية الحقيقية للطوائف التي لا تشكل أغلبية في مؤسسات بريشتينا. القانون واضح، ولكن يتم تنحيته جانبًا من أجل المصلحة السياسية.

في الآونة الأخيرة، بدأ نظام كورتي حملة اضطهاد واسعة النطاق ضد صرب بارزين في كوسوفو وميتوهيا لمشاركتهم في الاحتجاجات في أواخر عام 2022. ويحدث ذلك على الرغم من الضمانات المكتوبة التي قدمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لبلغراد وصرب كوسوفو في كانون الأول/ديسمبر 2022، والتي تؤكد أنه ما من صربي سيعتقل أو يقدم للمحاكمة لمشاركته في تلك المظاهرات. وعلى العكس من ذلك، تم اعتقال الصرب بشكل تعسفي على أساس تلك الاتهامات. ما نشهده الآن هو مؤشر واضح آخر على أن كورتي عازم على تنفيذ كلماته التي تتمثل في أن الصرب سيضطرون مرة أخرى إلى المعاناة ودفع الثمن. ومنذ وصول كورتي إلى السلطة، غادر 20 في المائة من الصرب المتبقين كوسوفو وميتوهيا. وزادت الهجمات ضد الصرب بأكثر من 50 في المائة. ودعونا لا ننسى أن أكثر من 000 200 صربي قد نزحوا منذ عام 1999، ولم يتمكن سوى أقل من 2 في المائة منهم من العودة. هذه ليست مجرد إحصائيات. إنها إدانة دامغة للواقع على الأرض – وهو واقع يقابل، في كثير من الأحيان، بصمت مطبق.

وأود أن أذكّر المجلس بأنه، منذ إنشاء الوجود الدولي في كوسوفو وميتوهيا، تم تسجيل 530 9 حادثة ذات دوافع عرقية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير وحدها، وقعت 63 حادثة من هذا النوع – وفي 25 حالة كان أفراد شرطة كوسوفو متورطين فيها بشكل مباشر. في أربع من هذه الحالات، تم الاعتداء على الأطفال. وتم احتجاز ثلاثة عشر شابًا وتعرضوا للعنف الجسدي. ما نوع الرسالة التي نرسلها للأجيال القادمة؟ ما نوع المستقبل الذي نشكله؟ منذ أن التقينا آخر مرة في هذه القاعة (انظر S/PV.9765)، تم نهب منزل ميليكا ميخايلوفيتش، وهي أم عزباء من زفيتشان، وتعرض ابنها للتهديد بالقتل من قبل أولئك الذين من المفترض أن يحافظوا على القانون. هل هذا هو الواقع الجديد المفروض على الصرب في كوسوفو وميتوهيا؟ من وجهة نظرنا، هذا ليس تعايشًا. هذا قمع.

بالنسبة للصرب، كوسوفو وميتوهيا ليست مجرد 13 في المائة من أراضينا؛ إنها صميم هويتنا. إنها موطن أقدس أديرتنا ومقر كنيستنا وأساس هويتنا. من غير المقبول أن يُحرم بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الصربية من حق زيارة بطريركية بيتش في أوروبا القرن الحادي والعشرين، على الرغم من وجود آلاف الموظفين الدوليين. هل هذه هي صورة الديمقراطية الحديثة والمتعددة الأعراق التي تريد بريشتينا من العالم أن يؤمن بها؟ أم أنها وهم منسق بعناية؟ إن ما يفعله كورتي بالصرب في كوسوفو وميتوهيا ليس عملاً من أعمال رعاية المواطنين. إنه انتقام عرقي محدد الأهداف ومتعمد وممنهج.

ونقطتي الثالثة والأخيرة بشكل سريع هي أن الحوار يبقى الطريق الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدما، ولكن يجب أن يكون مبنياً على الثقة. إن الصورة التي عرضتها على المجلس اليوم قاتمة بالفعل. في هذه الظروف، من الصعب الحديث عن بناء الثقة التي نتفق جميعاً على أنها شرط أساسي لأي حوار، بما في ذلك الحوار بين بلغراد وبريشتينا. ونعتقد أن هناك حاجة في هذه اللحظة إلى قوة جديدة وطاقة جديدة لإحياء الحوار الذي لم يظهر أي تقدم أو نتائج حقيقية منذ فترة طويلة. وفي هذا السياق، فإن مهمة الممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشتينا ليست سهلة، ولكنه يحظى بدعمنا الكامل في بذل كل ما في وسعه لإرساء الثقة اللازمة بين جميع الأطراف في هذه الظروف الصعبة. يقول المثل الفرنسي الحكيم: "من البذور الصغيرة تنمو أشجار البلوط الضخمة". ونعتقد أن أفضل طريقة لاستئناف الحوار هي بناء الثقة التي تشتد الحاجة إليها من خلال التعاون الاقتصادي والربط بين البنى التحتية، مع بذل الجهود في الوقت نفسه لتنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها حتى الآن. سيكون دور الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والشركاء الآخرين في الفترة المقبلة بالغ الأهمية، ونحن ندعو إلى مشاركة أقوى من أجل مواصلة الحوار وإيجاد حل وسط. وكما في السابق، سنسعى جاهدين لنكون شريكًا بنّاءً وذا مصداقية في الحوار، ويمكن للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بيتر سورنسن أن يعوّل على التعاون الكامل من جانب بلغراد.

في الختام، لا يسعني إلا أن أشير إلى أن كل ما تحدثت عنه اليوم يجب أن يكون بمثابة جرس إنذار للمجتمع الدولي. يجب إيقاف نظام كورتي في مهمته التي أعلنها بنفسه لجعل الصرب يعانون ويدفعون الثمن. ونغتنم هذه الفرصة لمناشدة مجلس الأمن أن يستجيب بطريقة مجدية من أجل الحيلولة دون إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه ببقاء الصرب والطوائف الأخرى التي لا تشكل أغلبية في كوسوفو وميتوهيا وزعزعة استقرار المنطقة بأسرها. وأؤكد للمجلس أن جمهورية صربيا لا تزال ملتزمة بوضوح ببناء السلام والاستقرار، سواء في كوسوفو وميتوهيا أو في المنطقة بأسرها. وعلى الرغم مما قد يعتقده البعض وكيف يختارون التصرف، فإنني مقتنع بأنه لا بديل عن الحوار، وآمل أن يشاركني أعضاء المجلس وجهة نظري. ستقف صربيا دائمًا إلى جانب الحوار. ولكن يجب ألا ننسى أن الحوار يعني مشاركة طرفين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة غيرفالا – شفارتس.

السيدة غيرفالا – شفارتس (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن باسم جمهورية كوسوفا.

أود أن أبدأ بتذكيرنا جميعًا بلحظة تاريخية. في 24 آذار/مارس 1999، تدخّلت منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لوقف إبادة جماعية في أوروبا. بعد أن فشلت جميع الجهود الدبلوماسية في إيقاف قاتل جماعي ومجرم حرب، اتخذ العالم المتحضر إجراءً حاسمًا. لم يكن هذا التدخل مشروعًا فحسب، بل كان وجوديًا. لقد مثل حماية للقيم الأساسية للأمم المتحدة والبشرية جمعاء، وأوقف إبادة جماعية كانت تجري بالفعل، وأنقذ أرواحًا لا حصر لها ووقف بحزم ضد جرائم فظيعة جماعية. وأنهى الإبادة الجماعية والقتل الجماعي في صربيا.

لقد نهض شعب كوسوفا أقوى من الدمار الذي سببه عدوان صربيا ومن أحزان حملة الإبادة الجماعية التي قامت بها. اليوم، وبعد مرور 26 عامًا، أصبحت كوسوفا دولة مستقلة ذات سيادة تحكمها سيادة القانون وتقف مع العالم الحر. كوسوفا راسخة بقوة في الغرب، مع الحفاظ على علاقات قوية مع جميع شركائنا الدوليين. إن جمهورية كوسوفا مثال حقيقي على أن التدخل الدولي ضد الإبادة الجماعية، بدعم دولي مستدام، مكّن من إقامة وازدهار ديمقراطية أوروبية وغربية كاملة. وعلى الرغم من المعارضة القوية من صربيا وروسيا وحلفائهما، أصبحت كوسوفا ديمقراطية مكتملة الأركان وشريكاً دولياً يحظى بالاحترام.

وأود أن أكرر الكلمات التي تم التعبير عنها في مجلس أوروبا خلال عملية انضمام كوسوفو إلى عضوية المجلس. ذكرت دورا باكويانيس، مقررة انضمام كوسوفا، أن «كوسوفو ديمقراطية فاعلة تحترم حقوق الإنسان وحقوق الطوائف المكونة لها». وأيد 82 في المائة من أعضاء الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا – أي أكثر من النسبة المطلوبة – عضوية كوسوفا في مجلس أوروبا. وفي الواقع، نعم، نحن بلد ديمقراطي، ونحن فخورون بذلك. وفي ضوء ماضينا المؤلم، بنينا مؤسسات تجسد القيم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. إن كوسوفو اليوم دولة ديمقراطية نابضة بالحياة – فتية وقادرة على الصمود، تضع نصب عينيها الاندماج في المؤسسات الأوروبية الأطلسية.

لكن صربيا لم تتغير كثيراً. وهي تواصل محاولة زعزعة استقرار ديمقراطيتنا. والأدهى من ذلك أنها لا تفعل ذلك من خلال الخطابات فحسب، بل من خلال أعمال ملموسة وعنيفة تعرض السلام والأمن الإقليميين للخطر.

ففي 24 أيلول/سبتمبر 2023، كانت جمهورية كوسوفا هدفًا لتوغل مسلح نفذته مجموعة شبه عسكرية مقرها صربيا ومدعومة من صربيا بقيادة ميلان رادوتشيتش، وهو رجل معروف علنًا بارتباطه بالقيادة السياسية الصربية، بما في ذلك وزير الخارجية الحالي السيد دوريتش، والرئيس فوتشيتش نفسه. وتؤكد الصور المتاحة للجمهور للسيد دوريتش وهو يجلس مع رادوتشيتش في أحد مقاهي بلغراد ذلك الارتباط. لقد كان ذلك عملاً عدوانيًا صريحًا ضد بلد مجاور، نفذته مجموعة عسكرية حصلت على تدريب عسكري ومعدات ولوجستيات من صربيا. ووفقاً لقرار الجمعية العامة 3314 (د-29)، فإن ذلك يشكل عدواناً. ووصفه بأنه حادث أمني خطير، كما ورد في تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ليس توصيفاً خاطئاً فحسب، ولكنه تشويه. والحقائق واضحة. إن تلك المجموعة التي قتلت أفريم بونياكو الضابط في شرطة كوسوفا وحاولت احتلال أراضٍ داخل حدودنا السيادية كانت تحظى برعاية صربيا التي سلحتها ودربتها ودعمتها سياسيًا. وتلك الأساليب، التي تُذكّرنا بالعدوان الروسي الهجين واستخدام وحدات شبه عسكرية غير مُميَّزة في شبه جزيرة القرم، لا مكان لها في أوروبا. ولم يكن ذلك مجرد إرهاب، بل كان عملاً من أعمال الحرب.

وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، استُهدفت قناة إيبار – ليبنتس في جمهورية كوسوفا عمدًا بالمتفجرات في هجوم حركي باستخدام تكتيكات عسكرية على بنية تحتية مدنية حيوية. ولم يعرض ذلك العمل إمدادات المياه والكهرباء والاتصال بالإنترنت والتدفئة لمئات الآلاف من الأشخاص، بما في ذلك الأسر المعيشية الخاصة، وحدها للخطر، بل شكل أيضًا تهديدا للإمدادات الخاصة بالمدارس والمستشفيات

وغيرها من الخدمات العامة الأساسية في العديد من البلديات. وكان الهدف واضحًا لا لبس فيه – فقد كان الهدف منه ترويع سكاننا وتعطيل الحياة اليومية والتسبب في ضرر واسع النطاق.

وفي أعقاب الهجوم، طلبت جمهورية كوسوفا رسمياً التعاون الدولي للتحقيق في الحادث. وبينما تظاهر الرئيس الصربي فوتشيتش علنًا بأن صربيا ستحقق وتتعاون أيضًا، فقد رفض في الواقع حتى الاستجابة للطلبات العديدة التي قدمتها المؤسسات الأوروبية والدولية للوفاء بوعده. ورفضه هذا لا يقوض التحقيق نفسه فحسب، بل يشير أيضًا إلى موقفه المستمر والخطير المتمثل في حماية القتلة والإرهابيين. ونطلب من صربيا التعاون الكامل في التحقيقات الدولية وكذلك تسليم ميلان رادوتشيتش والمجرمين الآخرين إلى سلطات جمهورية كوسوفا. فاستمرار الإفلات من العقاب لا يؤدي إلا إلى تشجيع الأعمال العدوانية في المستقبل.

أود أن أتحدث بوضوح عن وضع بعثة الأمم المتحدة. إن البعثة تفقد مصداقيتها كمصدر وكوكالة تابعة للأمم المتحدة كل يوم. ويجعل سلوكها وتصرفاتها من الصعب على المراقبين والأمم المتحدة الحصول على صورة واقعية للتطورات في البلد. وأقول بوضوح: إن بعثة الأمم المتحدة لم تعد تعيق تنمية كوسوفا أو تضر بها فحسب، بل إنها تضر بمصداقية الأمم المتحدة.

ويجب ألا يُساء فهم شواغلنا بشأن استمرار وجود البعثة لأن كوسوفا تواصل العمل بشكل وثيق مع العديد من وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها، وهي وكالات شريكة في تنميتنا. غير أن بعثة الأمم المتحدة لم تعد ذات فائدة تبرر استمرار وجودها. وبينما تقدم المنظمات الدولية الأخرى، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، تقييمات باستمرار للتطورات في كوسوفا، فإن البعثة تواصل تحريف الحقائق وبالتالي تضليل المجلس أيضاً.

ويتضح ذلك أيضًا من الطريقة التي يصف بها التقرير الجهود المشروعة التي تبذلها كوسوفا لإنفاذ سيادة القانون ومكافحة الجريمة المنظمة. فقد حققت كوسوفا نجاحًا كبيراً في تفكيك الهياكل الإجرامية غير القانونية التي طالما أوجدت مجالا للخروج عن القانون في البلديات الشمالية الأربع. وكجزء من تلك الجهود، أمكن تفكيك 13 مختبراً للمخدرات كانت الدولة الصربية تدعمها وكانت تنتج المخدرات لملايين الضحايا من الشباب في جميع أنحاء أوروبا، تقدر قيمتها بمئات الملايين من اليورو. وأمكن اكتشاف وتدمير مستودعات أسلحة ومعدات أخرى مرتبطة بالأنشطة الإرهابية. وتأتي تلك الإجراءات في إطار إنفاذ القانون وحماية مواطنينا. غير أن تقرير بعثة الأمم المتحدة يردد الدعاية الصربية ويصور تلك الأعمال على أنها مزعزعة للاستقرار ويضلل القراء بشأن أسبابها والهدف منها وأهميتها للسلام.

وهناك تفسير خاطئ مماثل في نظرة البعثة إلى المحاكمات الغيابية، لا سيما في القضايا التي تشمل أشخاصا يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب. إن هذه المحاكمات ليست مسألة اختيار بل ضرورة لأن صربيا تحمي مجرمي الحرب بشكل منهجي. وفي إحدى القضايا مؤخرا، أدانت محكمة في بروكسل – وليس في كوسوفا – ثلاثة أشخاص بتهمة التآمر لاغتيال صحفي من كوسوفا في بلجيكا واغتياله. ولا تزال صربيا ترفض تسليمهم. وينطبق الأمر نفسه على المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب الذين حوكموا في كوسوفو. ففي

قضية مذبحة رزال، أدين ثلاثة أشخاص غيابيًا بتهم قتل 98 مدنيًا. وتظل المحاكمات الغيابية هي الخيار القانوني الوحيد لضمان العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب.

إننا ندعو بعثة الأمم المتحدة إلى معالجة الواقع الميداني أخيراً دون غموض مضلل. لقد كانت حادثة بانيسكا عملا عدوانيًا شبه عسكري نفذته دولة ضد دولة أخرى. وكان هجوم إيبار – ليبنس هجومًا حركيًّا باستخدام تكتيكات عسكرية شنته دولة ضد البنية التحتية الحيوية لدولة أخرى. ويواصل النظام الحالي في صربيا تقويض السلام ليس في كوسوفا وحدها، بل في جميع أنحاء المنطقة، كما يقمع الملايين من مواطنيه في صربيا الذين يريدون التحرر من النظام الذي قمعهم لسنوات طويلة. إن الصياغة مهمة. فكيفية وصفنا لتلك الأفعال ستحدد ما إذا كان الردع سيسود على الإفلات من العقاب وما إذا كنا سنشجع العدوان أم سنردع من تسول له نفسه القيام بذلك.

لا تزال كوسوفا ملتزمة بالسلام والتعاون. غير أن التغاضي عن العدوان لم يفد قط في الحفاظ على السلام. وقد تم الحفاظ عليه دائما من خلال التصدي للعدوان وجهاً لوجه. وبينما تواصل كوسوفا التمسك بالديمقراطية وسيادة القانون بدعم شعبي ودولي ساحق، تسير صربيا في الاتجاه المعاكس. فخلال الشهور الأخيرة، ومرة أخرى، واصل ملايين المواطنين حرفيا في صربيا، وليس في كوسوفا، بقيادة الطلاب وبدعم كبير من المعلمين والعمال وغيرهم، الاحتجاج ضد الفساد والقمع والنظام الاستبدادي للرئيس فوتشيتش.

وبينما يتناوب أتباع فوتشيتش، مثل السيد دوريتش ونائب رئيس الوزراء فولين وغيرهما، على زيارة موسكو، مما يعزز انحياز صربيا إلى القوى الاستبدادية، تتعمق الأزمة الداخلية والتوترات في البلد. وتخضع صربيا الآن لتدقيق متزايد في مجلس أوروبا، وهي مدعوة للمثول أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وستواجه أزمة متصاعدة ما استمر نظام فوتشيتش في رفض المطالب المشروعة للقوى الديمقراطية في صربيا ولجيرانها الديمقراطيين في المنطقة.

في الوقت نفسه، تواصل كوسوفا المضي قدماً، سياسياً واقتصادياً، كمجتمع حر ومسالم وشاب ومتفائل. ونواصل تعزيز مؤسساتنا وإنفاذ القانون ومكافحة الفساد والشبكات الإجرامية. كما نعمل على تعزيز أمننا. وقد فعلنا ذلك مؤخراً من خلال اتفاقية أمنية ودفاعية ثلاثية مع عضوين من أعضاء حلف الناتو، ألبانيا وكرواتيا. ونعلم جميعاً ما هو السبب الجذري للتوتر في المنطقة: صربيا تصدّر عدم الاستقرار، بينما تصدّر كوسوفو وشركاؤها الأمن والشراكة والتعاون. وبينما ترفض صربيا الاصطفاف إلى جانب أوروبا في أكبر امتحان في عصرنا، تقف كوسوفو بحزم مع شركائها في الدفاع عن أوكرانيا. لن نتوانى في التزامنا بانتصار أوكرانيا ضد العدوان الروسي وفي دفاعنا عن ديمقراطيتها وفي دفاعنا، معها، عن الحرية الأوروبية ضد القيادة الروسية الإمبريالية والهمجية والوحشية تحت قيادة بوتين.

في الختام، ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات واضحة وحاسمة رداً على الأعمال العدوانية المستمرة التي تقوم بها صربيا في المنطقة، بما في ذلك ضد كوسوفا. وستواصل كوسوفا تعاونها مع الشركاء الدوليين بهدف الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. وستواصل كوسوفا ضمان محاسبة أولئك المسؤولين عن العنف والإرهاب. ومع ذلك، لا يمكن لأحد أن يغض الطرف عن الجهود الحثيثة

التي تبذلها صربيا لزعزعة استقرار المنطقة، في الوقت الذي تحرز فيه كوسوفا تقدماً كبيراً على طريق الاندماج الكامل في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وفي نهاية المطاف، في مرحلة ما في المستقبل، في الأمم المتحدة. إننا نبني جسوراً دائمة مع جميع الدول. لقد حان الوقت لكي يعترف المجتمع الدولي بحقيقة أن جمهورية كوسوفا، كدولة مستقلة، تشق طريقها في جميع الأطر الدولية، خطوة بخطوة، وتحقق النجاح تلو الآخر.

نحن، كدول ذات سيادة ومحبة للسلام، نحتاج الآن إلى التكاتف معاً واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة التهديدات المستمرة وتأمين السلام والاستقرار الدائمين في البلقان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة غيرفالا – شفارتس على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زيادة، على إحاطتها الشاملة.

ونُعرب عن تقديرنا لحضور معالي السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية صربيا، والسيدة غيرفالا – شفارتس ممثلة كوسوفو. وقد استمعتُ باهتمام إلى ملاحظاتهما وأشكرهما عليها.

أحطنا علماً بتقرير الأمين العام ونقر بأهمية الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وننوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها جميع الأطراف في متابعة الحوار والبحث عن حلول بناءة للقضايا العالقة. ومما يتسم بأهمية قصوى دعمُنا الثابت للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، والذي يظل الآلية الأساسية والأنسب لمعالجة القضايا العالقة بين بلغراد وبريشتينا. يوفر هذا الإطار الراسخ الهيكل اللازم لتحقيق حلول مستدامة من خلال الوسائل الدبلوماسية. ونشجع جميع الأطراف على المشاركة البناءة في إطار التنسيق وتنفيذ الاتفاقات القائمة بحسن نية. في هذا السياق، لا بد لنا من التأكيد على الأهمية الحاسمة للامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب أو الخطابات التي يمكن أن تؤثر سلباً على الوضع على الأرض، ولا سيما في شمال كوسوفو.

إن التطورات الأخيرة في المنطقة تستحق منا دراسة متأنية. تؤثر التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والشواغل المجتمعية على الحياة اليومية لجميع السكان، مما يؤكد أهمية الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة على جميع المستويات. في هذا السياق، قد يرغب المجلس في أن ينظر في ثلاث ملاحظات.

أولاً، من المهم الحفاظ على الحوار البنّاء من خلال القنوات القائمة، مع الاحترام الكامل للاتفاقيات والترتيبات القائمة. ثانياً، إن دعم تدابير بناء الثقة التي يمكن أن تحسن الحياة اليومية لجميع المجتمعات أمر ذو قيمة. ثالثاً، لا يزال التعاون الإقليمي في التصدي للتحديات المشتركة يكتسب أهمية.

وندعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الاستقرار وتعزيز الظروف المواتية للنهوض بالحوار الهادف. وننوه بالدور الحيوي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة زيادة، في بناء الثقة ورأب الصدع بين الطوائف على الأرض.

وللمضي قدماً، يظل دعم المجلس الموحد للعملية الدبلوماسية أمراً ضرورياً. ويقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمساعدة جميع الأطراف في جهودها الرامية إلى إيجاد حلول مقبولة للطرفين من خلال الوسائل السلمية. إننا نشجع جميع أصحاب المصلحة على إعطاء الأولوية للمشاركة من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وإظهار ضبط النفس في كل من الفعل والخطاب. ولا يتطلب الاستقرار الدائم الصبر والالتزام المستدام فحسب، بل يتطلب أيضاً الحكمة في تفضيل خيار المشاركة الدبلوماسية على الإجراءات الأحادية الجانب.

السيد موسكوسو (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): يشرف بنما أن ترحب بمعالي السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية صربيا؛ ومعالي السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية كوسوفو؛ وسعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، السفير ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، الذين شرفونا بحضورهم.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها القيمة والمفيدة.

ونشيد بالمؤسسات الكوسوفية على إجراء انتخابات تشريعية سلمية وشفافة في 9 شباط/فبراير ونعرب عن خالص تقديرنا لشعب كوسوفو؛ فتلك المشاركة، وخاصة من قبل النساء والشباب، تشهد على التزامهم بالديمقراطية ومستقبل مجتمعهم. في هذا الصدد، نعتبر أن من المهم أن نلفت الانتباه إلى ملاحظات وفد الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذي أبرز مع القلق استمرار خطاب الكراهية الموجه ضد المرأة في كوسوفو على وجه الخصوص. في الوقت نفسه، ننوه بالجهود التي تبذلها كوسوفو لمعالجة الوضع، وتحديداً من خلال تدابير مثل مشروع قانون الانتخابات الذي لا يعزز الشفافية فحسب، بل يمثل أيضاً خطوة مهمة نحو تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. إن المشاركة الكاملة والفعالة لجميع السكان أمر ضروري إذا ما أريد تعزيز النسيج الاجتماعي في كوسوفو لا تمزيقه. لذلك نُعرب عن دعمنا الكامل لجميع الإجراءات التي تعزز الإدماج وحقوق الإنسان لجميع الفئات في كوسوفو، بما في ذلك الأقليات.

أما بالنسبة للتطورات الأخيرة التي أبرزها تقرير الأمين العام، فإننا ندين الهجوم الذي شُن في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 ضد البنية التحتية المدنية الأساسية في شمال كوسوفو. وفي السياق نفسه، نؤكد مجدداً على أهمية مواصلة التحقيقات حتى يتم تقديم المسؤولين عن هذا العمل والهجوم على شرطة كوسوفو في بانيسكا في أيلول/سبتمبر 2023 إلى العدالة. إن أعمالاً من هذا النوع لا تمثل تهديداً مباشراً للاستقرار الإقليمي فحسب، بل إنها تقوض وتقلص مساحة الحوار بين الأطراف، وبالتالي يجب ألا يتغاضى عنها المجتمع الدولي ككل.

علاوة على ذلك، واتساقاً مع موقفها المتمثل في أن المنظمات الإقليمية يجب أن تلعب دوراً محورياً في حل الخلافات، تؤكد بنما مجدداً دعمها لعملية الحوار بين بلغراد وبريشتينا التي ييسرها الاتحاد الأوروبي. وشريطة توفر الإرادة السياسية الضرورية لدى الأطراف، فإن الحوار هو السبيل الأوفر حظاً لتحقيق السلام والتعاون والتنمية المشتركة في المنطقة. وإنشاء اللجنة المشتركة المعنية بالمفقودين مؤخراً، والتي تمّ تأسيسها

في إطار الحوار، دليل على ذلك. وفي هذا الصدد، نحثّ الأطراف على العمل معًا بتصميم على إعطاء الأولوية لكرامة عائلات المفقودين ومصالحتهم على أي خلافات.

ختاما، أود أن أوضح أنه لا يمكن بناء مستقبل مستقر إلا بين المجتمعات التي تعزز بعضها بعضا من خلال التفاهم والاحترام المتبادل. وفي هذا الصدد، يجب الحفاظ على الالتزام الراسخ بالاستقرار والتماسك الاجتماعي والسلام. ولذلك، نؤكد مجدداً أن دعم أعضاء المجلس لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبعثات الاتحاد الأوروبي في الميدان لا يزال حاسما لإحراز تقدم نحو بناء السلام في هذه المنطقة.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها وأرحب بالوزيرين في القاعة.

في البداية، أود أن أشيد بعناصر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو لما يقدمونه من إسهامات في دعم السلام والاستقرار في كوسوفو.

وفقًا للتقارير، لا تزال الحالة الأمنية في كوسوفو هادئة على الرغم من وقوع بعض الحوادث الخطيرة. وأريد أن أبدأ ببعض التطورات المشجعة والإيجابية. في وقت سابق من هذا العام، أجرت كوسوفو انتخابات برلمانية سلمية وتنافسية وشاملة للجميع. وهذه خطوة إيجابية إلى الأمام في تعزيز أوراق اعتماد كوسوفو الديمقراطية، وسلوفينيا ترحب بها كثيراً. وعلى نفس المنوال، نرحب أيضاً بالمحادثات الأخيرة بين كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي والقادة السياسيين لكوسوفو وصربيا. ونثني على تجديد التزام جميع الأطراف بتعزيز الحوار ودعم الاندماج في الاتحاد الأوروبي. كما نشيد بإنشاء اللجنة المشتركة المعنية بالأشخاص المفقودين. وهذه خطوة إيجابية، وندعو الطرفين إلى بدء عمل اللجنة على وجه السرعة ومواصلة اتخاذ خطوات تطلعية في مجالات أخرى.

ولا تزال توقعاتنا لكلا الجانبين عالية ونعتقد أن عام 2025 يمكن، بل وينبغي، أن يمثل بداية جديدة.

أولا، فيما يتعلق بمواصلة الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا من أجل تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو، يجب تعزيز هذه العملية. ونتوقع من قيادة كل من صربيا وكوسوفو معالجة القضايا العالقة من خلال الحوار البناء. ويجب أن يعمل قادة الجانبين على تهيئة بيئة من الثقة والاحترام المتبادلين، مع التركيز على الاستقرار والمصالحة على المدى الطويل. كما نتوقع التنفيذ الكامل، من قبل الطرفين، للاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن.

ثانيا، فيما يتعلق بتهدئة التوتر والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية، نتوقع معالجة شواغل الطوائف التي لا تشكل الأغلبية – ولا سيما صرب كوسوفو – بشكل مناسب، لا سيما فيما يتعلق بإغلاق المؤسسات التي تقدم خدمات أساسية. ويجب أن نضمن أن تكون أصوات الطوائف – لا سيما تلك التي لا تمثل الأغلبية – مسموعة بشكل جيد وأن يتم التعامل مع شواغلها. فلا يمكن تحقيق تقدم إلا عندما يُعامل جميع المواطنين على قدم المساواة والاحترام وعندما يشعر الجميع بالترحيب في كوسوفو. ويجب أن تعزز

المؤسسات القضائية في كوسوفو التمثيل المناسب للطوائف التي لا تشكل الأغلبية في صفوف القضاة والمدعين العامين والموثقين وغيرهم من العاملين في مجال القانون العام، وفقًا للإطار القانوني لكوسوفو.

وندين بشدة الهجوم على قناة إيبار – ليبنتس المائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وندعو إلى محاسبة الجناة. ونتوقع نفس الشيء بالنسبة للهجوم الذي وقع في بانيسكا في أيلول/سبتمبر 2023.

ثالثا، فيما يتعلق بالحوكمة الشاملة للجميع وبناء مستقبل يسوده التفاهم والاحترام المتبادل وتنعم فيه كوسوفو بالتقدم، يجب على جميع الأطراف السياسية أن تدرك أهمية هذه المبادئ. وينطبق نفس التوقع على المجتمع الدولي في كوسوفو الذي يجب أن يواصل الاستثمار في المبادرات التي يقودها الشباب والتي تعزز الحوار والتفاهم والتعاون بما يتجاوز الانقسامات العرقية والسياسية. وهناك حاجة أيضاً إلى دعم المجتمع الدولي لضمان استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، بانتظام وتكييفها، عند الضرورة، من حيث مهامها الاستراتيجية والتشغيلية لكي تعبر عن الحقائق المتغيرة على أرض الواقع، وبالتالي تدعم الاستقرار على المدى الطويل بشكل أفضل.

يجب أن تبدأ عجلة التقدم في الدوران من أجل شباب كوسوفو في المقام الأول. فهم يستحقون مستقبلاً تشكله قيم مشتركة من الاحترام والتسامح والتضامن. وقد حان الوقت لكي تتحرر المنطقة من أغلال الماضي وتمضي قُدماً. وبدعم قوي من المجتمع الدولي، يمكن تحقيق ذلك.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها. ونُرحب بمشاركة معالي السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية صربيا، ومعالي السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتش، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والمغتربين في كوسوفو، في جلسة اليوم. واستمعنا بعناية إلى بيانيهما.

في البداية، أؤكد مجدداً دعم غيانا الثابت لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وعملها الحاسم لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وتشكر غيانا الأمين العام على تقريره عن أنشطة البعثة للفترة من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025 وتحيط علماً بعناية بالتطورات السياسية الرئيسية.

وفي هذا الصدد، نشيد بكوسوفو لإجراء انتخابات سلمية في 9 شباط/فبراير، والتي حصلت فيها النساء على 37,5 في المائة من مقاعد المجلس التشريعي. كما أحطنا علماً بشكل إيجابي بالقانون الجديد للانتخابات العامة الذي يهدف إلى زيادة الشفافية وتعزيز تمثيل المرأة بشكل أكبر من خلال تخصيص مبادرات مالية. ومع ذلك، فقد شعرنا بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن الخطاب القاسي، بما في ذلك خطاب الكراهية ومحاولات تسييس المؤسسات الرئيسية. ونشجع الأطراف على العمل بسرعة لتشكيل حكومة جديدة ونحث جميع الجهات السياسية الفاعلة على التحلي بمزيد من المسؤولية في خطابها وسلوكها.

وستكون القيادة المسؤولة والحوكمة عاملين أساسيين لضمان إعادة تأكيد كل من كوسوفو وصربيا على التزامهما بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن تعثّر تنفيذ الاتفاقات الخاصة بتطبيع

العلاقات أمر يدعو إلى الإحباط، فإننا لا نزال نؤمن بأن تلك الآلية تظل السبيل الأمثل لتحقيق سلام عادل ودائم. ونحث كوسوفو وصربيا على التفاوض بحسن نية لتحقيق هدف مشترك يتمثل في منع تصعيد التوتر.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الإجراءات الأحادية الجانب التي يتخذها كلا الطرفين، بما في ذلك الإجراءات التي يمكن أن تسبب الضرر للأقليات العرقية أو التي تنتهك التزامات الطرفين بموجب الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونحث السلطات المعنية على ممارسة ضبط النفس وتجنب اتخاذ أي إجراءات من شأنها تأجيج عدم الثقة. فمعالجة شواغل الطوائف التي لا تشكل الأغلبية وضمان حماية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية التزام يجب على جميع الحكومات أن تتمسك به.

تدين غيانا الهجوم الذي وقع في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 على قناة إيبار – ليبنتس وتدعو إلى إجراء تحقيق شفاف وشامل ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. وتشجعنا أنشطة بعثة الأمم المتحدة الموجهة نحو تعزيز التماسك الاجتماعي في كوسوفو. ونشيد بالممثلة الخاصة زيادة وفريقها على المبادرات التي نفذوها من خلال مركز بارابار والمشاريع التي تدعمها بعثة الأمم المتحدة والتي نُفذت على سبيل المتابعة للدورة السادسة للجمعية الشبابية للأمم المتحدة في كوسوفو – والتي تهدف جميعها إلى تعزيز الحوار وبناء الثقة بين المجموعات المتنوعة عرقيا والنهوض بمجتمع شامل لجميع المجموعات العرقية في كوسوفو.

وختامًا، تؤكد غيانا مجددًا دعمها الراسخ وإيمانها الراسخ بأوروبا التي تضم كوسوفو مستقلة وديمقراطية تعيش بسلام إلى جانب صربيا. ومع التزام القيادة بالحوار البناء القائم على الاحترام ونبذ الخطاب العدائي، يمكننا إحراز تقدم نحو واقع يزدهر فيه جميع شعوب صربيا وكوسوفو في سلام وازدهار.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها بشأن الحالة في الإقليم وعلى الأفكار الثاقبة التي قدمتها. ونرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية صربيا، السيد ماركو دوريتش، في هذه الجلسة. لقد استمعنا إلى السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس، التي انخرطت مرة أخرى في نشر الأكاذيب والتقييمات غير الدقيقة والادعاءات غير المقبولة، بينما تتظاهر باستخلاص بعض الاستنتاجات الجيوسياسية. في المرة القادمة، سنعترض على مشاركة هذه «المدنية» في الجلسات بشأن القرار 1244 (1999). ينبغي أن يقوم أحد الأشخاص بإطلاع المدعوين إلى المجلس ليس فقط على قواعد المشاركة في الجلسات ولكن أيضًا على قواعد السلوك والآداب. في جميع النواحي الأخرى، وكالعادة، رسمت السيدة غيرفالا – شفارتس صورة وردية لما يحدث في الإقليم – في تلك "الديمقراطية" الفتية المزعومة. سنرى ما إذا كان هذا هو الحال أم لا.

وبشكل عام، يعكس تقرير الأمين العام اتجاهاً نحو تصعيد كبير للأزمة في كوسوفو. وظلت الأسباب الرئيسية بدون تغيير. فهي تشمل سياسة بريشتينا الشوفينية تجاه المجتمع الصربي، بالإضافة إلى سياسة عدد من الدول الغربية الرامية إلى تقويض الأساس القانوني الدولي لتسوية.

ويشير التقرير إلى التصفية الواسعة النطاق للمؤسسات الصربية في الإقليم، وحوادث تدنيس الأضرحة المسيحية ومصادرة الأراضي، والاحتجاز غير القانوني والملاحقة القضائية خارج نطاق القضاء للمواطنين غير الألبان.

ونود أن نشير إلى أن تفشي الخروج على القانون من جانب قيادة بريشتينا هو استمرار لسياستها تجاه طرد السكان الصرب. ولا تزال هناك مشاكل مصطنعة أخرى دون حل، بما في ذلك حظر تداول الدينار الصربي، والعقبات التي تعترض تسليم البضائع من وسط صربيا، وتزايد الجرائم ضد الصرب وممتلكاتهم، والأنشطة الهدامة لما يسمى "رؤساء البلديات" في البلديات الشمالية الأربع، وعرقلة سفر ممثلي صربيا والكنيسة الأرثوذكسية الصربية إلى الإقليم، ومحاولات استئناف حركة مرور المركبات على الجسر فوق نهر إيبار في كوسوفسكا ميتروفيتسا.

وفي ظل هذه الظروف، ليس من المستغرب أن تظل وتيرة عودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى المحافظة منخفضة جدا. خلال ستة أشهر، لم يعد سوى 55 شخصًا فقط، 29 منهم من الصرب. ومع ذلك، هناك نزوح مستمر للسكان الصرب – على مدى الأشهر الـ 18 الماضية، وغادر كوسوفو ما يقرب من 20 في المائة من الصرب المقيمين هناك. ومن أجل عكس هذا الاتجاه السلبي، شرعت بلغراد في اعتماد تدابير لدعم السكان الأضعف في الإقليم من غير الألبان. ونعتقد أن هذا نهج مسؤول يستحق دعمنا الكامل.

غير أن تحقيقا لم يجر في هجوم القناة المائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في زوبين بوتوك. لقد قامت قيادة بريشتينا، دون أي دليل في متناول اليد، كما هي عادتها، بإلقاء اللوم على الصرب بشكل واضح، مستخدمة الحادث كذريعة لتكثيف القمع وتنفيذ اعتقالات وحشية.

ولاحظنا التقييم الإيجابي الوارد في التقرير فيما يتعلق بإجراء انتخابات 9 شباط/فبراير فيما يسمى ببرلمان الإقليم. وفي الوقت نفسه، فإن ما تم تجاهله في التقرير هو استبعاد أكبر حزب لصرب كوسوفو – حزب القائمة الصربية – من آليات المراقبة، وكذلك التلاعب أثناء عملية التصويت الذي أدى إلى الدفع بشخصية من الطائفة الصربية المحلية الخاضع لسيطرة الكوسوفيين لعضوية ما يسمى بـ «البرلمان».

وعلاوة على ذلك، يفتقر التقرير إلى أي معلومات عن تخريب بريشتينا لاتفاقات بروكسل المبرمة في عامي 2013 و 2015 مع بلغراد بشأن إنشاء رابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. تتعارض التصرفات التي يقوم بها ألبان كوسوفو مع ما تم الاتفاق عليه في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وتجعل عملية التفاوض بلا معنى. كما أن الوسطاء أنفسهم لا يساعدون أيضًا. فكل خطوة أحادية الجانب تتخذها بريشتينا تقابلها إدانة شكلية بحتة ودعوات لضبط النفس موجهة إلى كلا الجانبين. في الأساس، ما يقترحونه على بلغراد هو قبول الأمر الواقع. وفي الوقت نفسه، نشعر بالصدمة من العناد الذي يدفع به ممثلو الاتحاد الأوروبي تفاهمات بروكسل – أوهريد التي تم التوصل إليها في شباط/فبراير – آذار/مارس 2023، والتي لا وجود لها على الورق حتى. ونود أن نذكر أن الغرض من تلك التفاهمات الشفوية هو دفع بلغراد إلى الاعتراف الفعلي باستقلال كوسوفو الزائف. وهذا يوضح مرة أخرى عدم قدرة بروكسل على العمل كوسيط نزيه.

ولنتذكر أنه في عام 2008، أيد مجلس الأمن اقتراح الأمين العام بأن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور أكبر في التسوية في كوسوفو، وفقا للقرار 1244 (1999) (انظر S/PV.5917). سبعة عشر عاماً مضت. وفي وقت لاحق، رحبت الجمعية العامة في عام 2010 باستعداد بروكسل لتيسير الحوار بين بلغراد

وبريشتينا (انظر قرار الجمعية العامة 64/298). خمسة عشر عاماً مضت. ويُظهر تحليل الوضع الحالي بوضوح أن الاتحاد الأوروبي ليس في وضع يسمح له بممارسة أي تأثير على بريشتينا. إذ قال ألبين كورتي صراحةً خلال الحملة الانتخابية أنه لا ينوي على الإطلاق إنشاء رابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. أما فيما يتعلق ببروكسل، فقد غضت الطرف بعناد عن مأساة التطهير العرقي ضد الصرب في كوسوفو وحرضت هيئات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا على مواصلة قمع السكان الصرب. وأثبتت الوساطة الأوروبية فشلها التام. ولا نفهم لماذا طلب وفد الاتحاد الأوروبي المشاركة في جلسة اليوم في ظل هذه الظروف. من الواضح أنه يريد أن يذكرنا بوجوده، وأنه يحاول من خلال سلطة مجلس الأمن أن تلميع سمعته الملطخة تماماً عندما يتعلق الأمر بمسألة تسوية.

قد يبدو الأمر متناقضًا، ولكن جهود نظام بريشتينا ورعاته في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تهدف إلى تفاقم المشاكل الرئيسية في المقاطعة بدلاً من حلها. وأُعلن مؤخراً عن دخول ما يسمى بجيش كوسوفو في مرحلته النهائية. هناك عمليات تسليم مستمرة للعتاد من دول الناتو. إننا نشير إلى الطائرات المسيرة والمركبات المدرعة والمركبات المضادة للدبابات وقطع المدفعية وغيرها من الأسلحة. هناك خطط لشراء أنظمة دفاع جوي وطائرات هليكوبتر حربية. يتم وضع الأسس لإنشاء صناعة دفاعية محلية. كل ذلك يعد خرقًا فاضحًا للقرار 1244 (1999).

ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء توقيع زغرب وتيرانا وبريشتينا في 18 آذار/مارس على إعلان مشترك بشأن نوع من التعاون في مجال الدفاع. وفي الوقت نفسه، يتحدث ما يُسمى بـ "رئيس الوزراء"، ألبين كورتي، علانيةً عن التركيز المعادي للصرب في هذا التحالف، ويروج لخطاب ألبانيا الكبرى الخطير. وعلاوة على ذلك، فإنه يعلن عن زيادة حادة في الميزانية العسكرية، مؤكداً بشكل مغرض على الخلافة بين ما يسمى بقوات أمن كوسوفو وجيش تحرير كوسوفو الإرهابي السابق، الذي يحاكم قادته حالياً في لاهاي. ونحن على ثقة من أن المحكمة الخاصة التي تم إنشاؤها هناك ستقوم بمهامها بحيث يُعاقب جميع مرتكبي الجرائم على النحو الواجب.

إننا نعتقد أن بريشتينا، من أجل استقرار الوضع في المقاطعة، يجب عليها أن توقف قرارها التمييزي ضد السكان الصرب في أقرب وقت ممكن وأنه يجب على رعاتها الغربيين لمراجعة نهجهم تجاه عسكرة المقاطعة وتسوية كوسوفو ككل. وعلى وجه التحديد، لقد حان الوقت لدفع النظام المتعنّت إلى إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات بروكسل منذ أكثر من 10 سنوات. وأتساءل عما إذا كنا سنسمع اليوم من ممثل الاتحاد الأوروبي عن الخطوات الحقيقية التي يعتزمون اتخاذها لكسر هذا الجمود.

إن الحقائق التي أعربنا عنها اليوم تؤكد كذلك على ضرورة إبقاء الحالة في كوسوفو على جدول أعمال مجلس الأمن، بغض النظر عن محاولات ممثلي نظام بريشتينا ورعاته إقناعنا بعكس ذلك، خاصة وأن هذه الحالة تتعارض تحديداً مع الصورة الوردية التي يرسمها ممثلو بريشتينا.

وبدلاً من ذلك، نود أن نسمع من السيدة غيرفالا – شفارتس ما هي الخطوات التي اتُخذت لمحاسبة ألبان كوسوفو على الاعتداء على موظف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ميخائيل كراسنوشتشيكوف في 28 أيار/مايو 2019. ونود الحصول على توضيح بشأن تحديد أندريه أنتونوف في عام 2021 كشخص غير مرغوب فيه، وهو موظف آخر في البعثة. فكما نعلم، لا تملك بريشتينا سلطة طرد موظفي البعثة.

ونظراً لعدم إحراز تقدم في التسوية، ينبغي ألا يتضاءل تركيز المجتمع الدولي على كوسوفو. ونعترض بشكل قاطع على تخفيض وتيرة جلسات مجلس الأمن بشأن قضية كوسوفو وتغيير شكلها، ونعترض على الحد من تمويل البعثة وملاك موظفيها. ونؤيد توصل بلغراد وبريشتينا على وجه السرعة إلى حل دائم ومقبول للطرفين على أساس القرار 1244 (1999). فهذا هو الحل الوحيد الممكن، ويجب أن يؤيده المجلس.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها. وأنوه أيضاً بحضور وزيرة خارجية كوسوفو وبملاحظاتها.

وننوه بقيادة الممثلة الخاصة والجهود السابقة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز الحوار والإصلاح القانوني في كوسوفو. ولكن وقت سحب البعثة قد حان. ونوصي بأن تبدأ البعثة في نقل مهامها إلى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في الميدان أكثر ملاءمة لهذا العمل بحيث تكون العملية الرامية إلى إنهاء البعثة في نهاية المطاف مدروسة وتدريجية لا فجائية.

والولايات المتحدة ملتزمة باجتثاث الإنفاق غير الضروري في المنظمات الدولية. وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هي بعثة لحفظ السلام من دون حفظة سلام، حيث تذهب نسبة 81 في المائة من ميزانيتها إلى مرتبات الموظفين، حتى مع تجاوز البعثة ولايتها الأصلية منذ فترة طويلة. وتدعو الولايات المتحدة الزملاء أعضاء المجلس إلى إعادة النظر في ولاية البعثة حتى يتسنى لنا أن نبدأ معاً في إنهاء عملياتها بشكل نظامي. فقد تأخر بدء هذا الانتقال.

وكما قلنا من قبل، لم يعد للبعثة دور في حكم كوسوفو، ولا تزال البعثة تعاني من نقص في الموارد وزيادة في الموظفين. وفيما يتعلق بالاجتماعات المقبلة بشأن البعثة، فإننا نوصي بشدة أن تكون اجتماعات مغلقة لأن الصيغة المغلقة ستعزز إجراء مناقشة أكثر صراحة وأقل استعراضيةً. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي تقليل هذه الإحاطات وحصر تقديمها في الاجتماعات السنوية نظراً للطلب على وقت مجلس الأمن.

ويجب على كوسوفو وصربيا العمل على خفض التوترات والامتناع عن اتخاذ إجراءات تصعيدية وبناء السلام والاستقرار بينهما وداخل المنطقة الأوسع كأساس لمستقبل أكثر ازدهاراً. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو الاعتراف المتبادل. ومن الضروري تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا لتحقيق الاستقرار في غرب البلقان. فأمريكا والمجتمع العالمي يصبحون أكثر أمناً عندما تحل البلدان نزاعاتها بسلام، وأكثر ازدهاراً عندما تهيئ المناخ لتوسيع التجارة والاستثمار الدوليين.

السيد كودري (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بحضور معالي السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية صربيا. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كارولين زيادة على إحاطتها. لقد استمعتُ بعناية إلى الملاحظات التي أدلت بها السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس.

أود في البداية أن أشيد بتنظيم الانتخابات التشريعية في شباط/فبراير، وهي انتخابات هامة جرت بسلام ودون حوادث كبيرة. وفي هذا الصدد، نرحب بتمثيل المرأة في المجلس الجديد، حيث حصلت على أكثر من 37 في المائة من المقاعد. وأود أيضاً أن أشير إلى التقدم المحرز من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في دفع تنفيذ الاتفاقات بين الطرفين.

غير أننا نلاحظ مع الأسف أن المجالات الرئيسية في اتفاق عام 2023 بشأن مسار تطبيع العلاقات وملحق تنفيذه لا تزال معلقة. كما نأسف لاستمرار الإجراءات الانفرادية التي تتخذها السلطات في كوسوفو، بما في ذلك إغلاق المؤسسات التي تديرها صربيا والتي تقدم الخدمات الأساسية لصرب كوسوفو. علاوة على ذلك، نلاحظ بقلق الهجوم الذي وقع في بلدية زوبين بوتوك، والذي ألحق أضراراً جسيمة بالقناة التي تزود العديد من البلدات بمياه الشرب وتوفر التبريد لمحطة توليد الكهرباء الرئيسية في كوسوفو. فهذه الأعمال لا تضعف الأمن وتزيد من التوترات فحسب، بل تقوض أيضاً الثقة التي تمس الحاجة إليها لدفع عملية التطبيع بين الطرفين.

وبناءً على ما تقدّم، أودُّ التشديد على ما يلي.

أولاً، إن صون السلام والأمن في كوسوفو أمر حاسم لتجنب أي تصعيد للتوترات. ومن المهم، في هذا الصدد، الامتناع عن اتخاذ أي خطوة يمكن أن تؤدي إلى التصعيد، بما في ذلك الإجراءات الانفرادية التي تؤثر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للطوائف التي لا تشكل أغلبية. ومن المهم أيضاً إجراء تحقيق شامل وشفاف لمحاسبة المسؤولين عن الهجوم على القناة المائية.

ثانياً، إن بناء الثقة بين الطوائف أمر حيوي لتهيئة بيئة مواتية للحوار. ومن هذا المنطلق، نشدد مرة أخرى على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء رابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية التي طال انتظارها. ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة ضمان التمثيل المناسب لصرب كوسوفو والأقليات الأخرى في المؤسسات المحلية والقضائية.

ثالثاً، إننا نقدر الدور الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة. ونشجع البعثة على مواصلة جهودها ومشاركتها مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو.

رابعاً، ندعو الأطراف إلى تعزيز مشاركتها في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي والتمسك بالتزامها بتنفيذ جميع الاتفاقات في هذا الإطار. فالدبلوماسية والمفاوضات أساسية للتوصل إلى حل عادل وسلمي يضمن مستقبلاً مزدهراً للجميع.

وأخيراً، تؤكد الجزائر من جديد دعمها لجميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل مقبول من الطرفين يتماشى مع القرار 1244 (1999) وفي ظل الاحترام الكامل للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة كريم (سيراليون) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطتها الشاملة. وترحب سيراليون بمشاركة معالي السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية صربيا؛ والسيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس؛ وسعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. ونحيط علما بتقرير الأمين العام وتقرير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

تشيد سيراليون بالجهود الجماعية التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة على أرض الواقع والسلطات السياسية المحلية والمجتمع المدني والشركاء الدوليون الذين يعملون بلا كلل من أجل تعزيز الاستقرار والتنمية في كوسوفو. ونرحب بالانتخابات الناجحة التي أجريت في وقت سابق من هذا العام، في شباط/فبراير، ونثني بشكل خاص على النهج التشاوري الذي اتُبع في الفترة التي سبقت الانتخابات. ويمثل التصديق على نتائج الانتخابات فرصة حاسمة لاستعادة الثقة في مؤسسات الحكم والمساهمة في بناء مجتمع سلمي وشامل للجميع لشعب كوسوفو المتعدد الأعراق. ونأمل أن تستمر هذه الروح في الانتخابات البلدية المقبلة في البلديات الأربع في شمال كوسوفو.

ونشيد بالتقدم المحرز من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وإنشاء اللجنة المشتركة المعنية بالأشخاص المفقودين. فهذه الخطوة ضرورية لدفع جهود بناء السلام وتعزيز المصالحة ومعالجة الآثار الإنسانية للنزاع، وبالتالي تمهيد الطريق لسلام أكثر عدلاً واستدامة. ومع ذلك، لا تزال سيراليون تشعر بالقلق إزاء الوجود المفرط لقوات الشرطة وسلوكها، لا سيما في شمال كوسوفو. إن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون أمور مترابطة، وتآكل أحدها يهدد الأمور الأخرى. وفي ضوء التقارير الأخيرة، نحث على إجراء تحقيق سريع ونزيه وشامل في تلك الحوادث.

لا يزال مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو الطريق الأكثر قابلية للتطبيق لتنمية كوسوفو ولا يمكن تجاوز شروط ملحق التنفيذ. ونكرر دعوتنا إلى تعميق التعاون بين بلغراد وبريشتينا لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق أوهريد. ونظراً للتوترات المتصاعدة والركود الاجتماعي والاقتصادي في غرب البلقان، وهو ما يهدد بإشعال فتيل النزاع مع ما قد يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة، نقترح التدابير التالية لدعم بناء السلام والاستقرار ومواصلة تنفيذ الاتفاق.

أولا، نحث كلا الطرفين على إدراك أن عدم الامتثال لشروط الاتفاق ستكون له عواقب سلبية على جميع الأطراف المعنية. وندعو إلى التنفيذ الكامل وبحسن نية للاتفاق، دون انتقائية، لضمان إحراز تقدم شامل، لا سيما في سياق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وعدم إحراز تقدم نحو إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو أمر مثير للقلق، لا سيما وأن رفاه بعض الطوائف في كوسوفو يتأثر سلباً بإغلاق سلطات كوسوفو للخدمات الإدارية التي تديرها صربيا، لا سيما تلك المتعلقة بالرعاية الاجتماعية. ونحيط علماً بالتزام بلغراد في هذا الصدد ونحث بريشتينا على اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة للتصدي للتحديات التي تواجهها تلك الطوائف. ويجب إعطاء الأولوية لحماية حقوق الإنسان وينبغي ألا تطغى الحاجة إلى بسط سيطرة الدولة على شواغل هذه الطوائف.

ثانيا، في حين أن الوضع الأمني يبدو مستقرا، لا يزال السلام هشا. ونشعر بقلق بالغ إزاء حوادث العنف التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالبنية التحتية الحيوية والممتلكات. وتدين سيراليون جميع أشكال العنف، لا سيما أعمال الترويع والترهيب والكراهية التي وقعت في بعض المناطق. فالخطاب المثير للانقسام، بما في ذلك خطاب الكراهية الموجه ضد المرأة المشتغلة بالعمل السياسي، غير مقبول ويجب عدم التسامح معه كوسيلة للتعبير عن المعارضة أو عدم الرضا. ونعترف بالدور القيّم لمنظمات المجتمع المدني ونحث السلطات على الدخول في حوار واتخاذ إجراءات سريعة للتحقيق ومحاسبة الأشخاص المسؤولين عن تلك الحوادث، بما في ذلك الحوادث التي وقعت في بانيسكا في عام 2023. كما نقرّ أيضاً بجهود بعثة الأمم المتحدة في تعزيز الثقة بين الطوائف والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

ثالثا، إن بناء مجتمع يجسد ويخدم احتياجات جميع سكان كوسوفو على اختلاف أطيافهم لا يمكن أن يحدث في عزلة. فالقيام بذلك يتطلب مشاركة نشطة لجميع أفراد المجتمع على جميع المستويات. ونرحب بجهود المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام لكوسوفو لإشراك القضاة والمدعين العامين وموظفي الدعم من صرب كوسوفو والطوائف التي لا تشكل أغلبية. ونشجع على بذل المزيد من الجهود لضمان تمثيلهم على نحو هادف يعزز الثقة والتفاهم ويتحدى التصورات السلبية. فهذا النهج يمكّن الفئات المهمشة ويساهم في بناء مجتمع أكثر إنصافا وحيوية. كما ندعو بإلحاح إلى تعاون تلك الفئات لدمج وجهات نظرها الفريدة وخبراتها الثقافية في الحكم والإدارة في كوسوفو.

ختاما، تثني سيراليون على ما أحرزته الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص من تقدم في تقديم الجناة إلى العدالة وإنصاف الضحايا. ومع اعترافنا بالدور الحاسم للتدخلات التي تقودها الأمم المتحدة وغيرها من التدخلات الدولية في مرحلة ما بعد النزاع، فإننا نعتقد أن استقرار كوسوفو بيد شعبها في نهاية المطاف. ولذلك، فإن سيراليون تكرر دعوة الأمين العام لكلا الطرفين إلى إعادة تأكيد التزامهما بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي ومعالجة القضايا العالقة بشكل بناء وبحسن نية في إطار الحوار.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها واسمحوا لي أيضا أن أرحب بوزيري خارجية صربيا وكوسوفو، وكذلك برئيس وفد الاتحاد الأوروبي، السفير لامبرينيديس، في جلسة اليوم.

إن الدانمرك مستمرة منذ زمن بعيد في دعم السلام والاستقرار في كوسوفو – ليس بالأقوال فحسب، ولكن بالأفعال أيضا. فمنذ عام 1999، خدم أكثر من 10 000 جندي دانمركي في كوسوفو. ويستمر هذا الدعم حتى يومنا هذا. كما كنا من أوائل البلدان التي اعترفت بكوسوفو كدولة مستقلة. وندعم بشكل كامل مسارها الأوروبي واندماجها في النظام الدولي.

مر أكثر من 25 عاما منذ انتهاء النزاع المروع في كوسوفو. واتُخذت خطوات مهمة منذ ذلك الحين. وتشيد الدانمرك بكوسوفو على تلك الإنجازات وتشيد كذلك ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على عملها الهام والطويل الأمد بالتعاون مع قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية

بسيادة القانون في كوسوفو والشركاء الدوليين الآخرين. وفي جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام، يتعين علينا ضمان أن تعبر ولايات البعثات عن الواقع الميداني. ولذلك، فإن الدنمارك منفتحة على الحوار بشأن إجراء استعراض استراتيجي محتمل يمكن أن يكون مفيدا لجهود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في المستقبل. كما نشيد بمؤسسات كوسوفو على إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة بشكل شامل للجميع وتنافسي.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، فإن التحديات لا تزال قائمة. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط:

أولا، من الضروري تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. ومن شأن اتخاذ خطوات لتحقيق هذه الغاية أن يمهد الطريق نحو استقرار المنطقة وأمنها وازدهارها. ويوفر الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي الطريق الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدما. ونرحب بالتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، بما في ذلك إنشاء اللجنة المشتركة المعنية بالأشخاص المفقودين. ونشجع كلا الطرفين على مواصلة التعاون البناء والوفاء بالتزاماتهما بموجب جميع الاتفاقات القائمة والسعي إلى التوصل إلى حلول وسط. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تنشئ كوسوفو رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو وألا تعارض صربيا عضوية كوسوفو في المنظمات الدولية. ونرحب بالممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي، السيد بيتر سورنسن، وبجهوده الرامية إلى مواصلة دفع الحوار إلى الأمام.

ثانيا، نشعر بالقلق إزاء استمرار الوضع الهش في شمال كوسوفو. ويؤسفنا أن العديد من الحوادث لا تزال تولد توترات بين صرب كوسوفو وسلطات كوسوفو. ولا نشجع الإجراءات الأحادية الجانب التي تزيد من حدة التوترات وتهدد الثقة وتؤثر على الحياة اليومية للأفراد، ولا سيما الطوائف التي لا تشكل أغلبية. وتحسين التنسيق والتواصل مع المجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية ويتماشى مع الرؤية المتعددة الأعراق لكوسوفو. وتظل الهجمات التي استهدفت أفراد قوة كوسوفو والهجوم العنيف الذي وقع في بانيسكا في عام 2023 تذكيرا واضحا وخطيرا بالحاجة المستمرة والملحة إلى تهدئة التوترات. ومن المهم تحديد هوية الجناة، والأهم من ذلك تقديمهم للعدالة. ونأسف بشدة لأن صربيا لم تتخذ خطوات كافية في ذلك الصدد. كما ندين بشدة الهجوم الأخير على القناة المائية إيبار – ليبنتس الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

ثالثا، إن بناء الثقة هو مفتاح السلام الدائم. وشفاء ندوب النزاع يتطلب التزاما ووقتا. وللقادة السياسيين من كلا الجانبين دور مهم في هذا الصدد. إذ يجب أن يكونوا مثالاً يحتذى به في التفاهم والتعاون بين الطوائف. ومن الأهمية بمكان أن يمتنعوا عن تأجيج التوترات وعن الانخراط في خطاب تحريضي ومثير للانقسام. وأود أيضا أن أشير إلى أن سكان كوسوفو هم أصغر سكان أوروبا سنا. وضمان إقامة علاقات جيدة بين الشباب من مختلف الأعراق في كوسوفو له أهمية قصوى. ونحن بحاجة إلى إشراك الشباب في تشكيل السلام الذي سيرثونه في نهاية المطاف. ونثني على عمل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في ذلك الصدد.

وفي الختام، حان الوقت الآن لتعزيز التطورات الإيجابية والامتناع عن الأعمال التي لا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات. يتيح عام 2025 فرصة جديدة لتحقيق تقدم. والدانمرك على استعداد لدعم كلا الطرفين والبعثة وأي مبادرات رامية إلى تحقيق هذه الغاية.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وأرحب أيضا بحضور الوزيرين من صربيا وكوسوفو، وبمشاركة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

تثني اليونان على التزام البعثة، والسيدة زيادة شخصيا، بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في كوسوفو. يشير وجود الأمم المتحدة إلى التزام طويل الأمد برفاه جميع الطوائف والتعايش السلمي والمصالحة فيما بينها. وترتبط ولاية البعثة، وفقا للقرار 1244 (1999)، بتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو والتوصل إلى تسوية سياسية نهائية. وتؤيد اليونان استمرار ولايتها ما دام ذلك ضروريا. من الضروري التنسيق بين البعثة وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للتوصل إلى حلول طويلة الأمد وترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة.

هناك حاجة مطلقة الآن إلى المضي قدما في عملية تطبيع العلاقات الثنائية بين صربيا وكوسوفو. ويجب أن يظل الطرفان منخرطين بشكل كامل في الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره ويجب أن يعملا بجد من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقات بروكسل – أوهريد. ومن الأهمية بمكان أن يبدي الطرفان رغبتهما في إحراز تقدم في الحوار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس في تجنب الأعمال التي تؤدي إلى إثارة التوترات وتفاقم الحالة في الميدان.

وتظل آفاق تجديد اندماج غرب البلقان، لا سيما صربيا وكوسوفو، في الاتحاد الأوروبي الركيزة الأساسية للاستقرار والازدهار لكلا الجانبين وللمنطقة ككل. ونرحب بتعيين السيد بيتر سورنسن الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشتينا، ونعرب عن تأييدنا القوي لمهامه في هذا الصدد.

ونرحب أيضا بالتسوية التي توصلت إليها صربيا وكوسوفو في كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن اختصاصات اللجنة المشتركة المعنية بالأشخاص المفقودين، باعتبارها تطورا إيجابيا نحو المصالحة وتبادل الثقة ونشجع على إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

وعلى الرغم من أننا ندرك أن كلا الجانبين قد اتخذ خطوات إيجابية نحو تطبيع العلاقات الثنائية، فلا يمكن أن نتجاهل أن الكلام المثير للانقسام هو السائد في الخطاب العام، مما يقوض التقدم الذي تحقق على مر السنين.

وتأسف اليونان لزيادة الإجراءات الانفرادية المتخذة في شمال كوسوفو. لا تزال الحالة متقلبة، ويساورنا قلق بالغ إزاء الإجراءات غير المنسقة التي تعرض الاستقرار الإقليمي للخطر. وفي الوقت نفسه، يجب تسوية وضع الهياكل الصربية الموازية في إطار الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره من خلال إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

ويجب احترام حقوق صرب كوسوفو احتراما كاملا، بما في ذلك حقوقهم في المشاركة الفعلية في الحكم المحلي والشرطة والقضاء. وندعو أيضا إلى عودة أفراد الشرطة والقضاة والمدعين العامين من صرب كوسوفو إلى مؤسسات كوسوفو.

وندين بشدة الهجوم الذي وقع في بانيسكا عام 2023، وكذلك الهجوم على قناة إيبار – ليبنتس في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. يجب تقديم مرتكبي أعمال العنف هذه إلى العدالة بطريقة شفافة ومع الاحترام الكامل لمبدأ سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، فإن نشر قوات شرطة كوسوفو بشكل غير متناسب في شمال كوسوفو كرد فعل على الاحتجاجات السلمية يبعث على القلق الشديد. ونكرر دعوتنا إلى ضبط النفس والاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان والحريات لجميع الطوائف في كوسوفو.

وتظل الثقة والمصالحة في صميم عملية تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ودور النساء والشباب في هذه العملية ضروري لإقامة الأواصر الضرورية بين الطوائف. ولا تزال المبادرات الشاملة للجميع، وكذلك مشاريع مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، جزءا أساسيا من طريق المصالحة. وعلاوة على ذلك، يجب تسريع الجهود المبذولة للنهوض بعودة اللاجئين والنازحين في بيئة آمنة. ويجب أيضا حماية حقوق الملكية حماية كاملة.

وفي الختام، أود أن أكرر أن اليونان لا تزال تؤيد بقوة منظور الاتحاد الأوروبي لغرب البلقان، الواقع في جوارنا المباشر. ومنذ إعلان تسالونيكي الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان في عام 2003، تظل المبادئ والأسس الرئيسية لعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي بدون تغيير، وهي توفر رؤية أوروبية مشتركة ذات توجه نحو المستقبل تستند إلى قيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والأقليات والتضامن واحترام القانون الدولي، بما في ذلك حرمة الحدود. والحوار والتسوية السلمية للنزاعات هما السبيل الوحيد للمضي قدما في حماية الاستقرار والازدهار في منطقة غرب البلقان بأكملها.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام وفريقها على كل العمل الذي يقومون به في كوسوفو وعلى إحاطة اليوم، وأود أن أرحب بوزيري خارجية صربيا وكوسوفو في القاعة، وبوفد الاتحاد الأوروبي.

المملكة المتحدة صديق قديم لكوسوفو. ولا نزال ملتزمين بتأييد تطلعات كوسوفو الأوروبية الأطلسية وعملها على إرساء ديمقراطية شاملة للجميع ومتعددة الأعراق. لقد أعاد وزير خارجية المملكة المتحدة، خلال زيارته إلى كوسوفو الأسبوع الماضي، التأكيد على التزامنا بهذا الهدف.

ونرحب بالانتخابات الأخيرة في كوسوفو. فقد اعتبر المراقبون الدوليون أنها كانت سلمية وتنافسية. وتتطلع المملكة المتحدة إلى العمل بشكل وثيق مع من يشكل الحكومة المقبلة أيا كان.

وبما أننا نؤيد بقوة قيام دولة كوسوفو، نرحب باعتراف كينيا بكوسوفو مؤخرا، إلى جانب البلدان العديدة التي تعترف بكوسوفو في جميع أنحاء العالم. ونشجع الدول التي لم تعترف بعد باستقلال كوسوفو على الاعتراف به.

ورغم أن تقرير الأمين العام يشير بحق إلى الضغط الذي يشعر به العديد من صرب كوسوفو، فإننا نرحب أيضا بالإجراءات التي اتُخذت لتحسين العلاقات بين الطوائف، كالجهود الناجحة التي بذلتها كوسوفو لتعيين أفراد شرطة من الطوائف التي لا تشكل أغلبية. غير أننا نأسف لعدم طلب النظر في إعادة إدماج أي قاض أو مدع عام من الطوائف التي لا تنتمي إلى الأغلبية، على حد علمنا، في مؤسسات كوسوفو. ونتطلع إلى المشاركة الفعلية لصرب كوسوفو في الانتخابات البلدية السلمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

وبشكل أعم، نشجع صربيا وكوسوفو على العمل بشكل بناء مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، بيتر سورنسن، للتوصل إلى اتفاق تطبيع شامل وملزم قانونا من خلال تنفيذ كلا الجانبين لاتفاقي بروكسل وأوهريد تنفيذا كاملا.

ونشجع صربيا بقوة على تقديم المسؤولين عن الهجوم على قوات قوة كوسوفو والهجوم الذي وقع في بانيسكا إلى العدالة بدون مزيد من التأخير والوفاء بتعهدها بالتعاون في التحقيق في الهجوم على قناة إيبار – ليبنتس.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان المملكة المتحدة للممثلة الخاصة ولجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذين يسهمون في عمل البعثة. لكن، بما أن الظروف في الميدان اليوم لا تمت بصلة لما كانت عليه عام 1999، كما قلنا من قبل، نعتقد أن الوقت قد حان لكي يعيد المجلس النظر في دور البعثة ومسؤولياتها لضمان قدرتها على الاستمرار في دعم الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان في كوسوفو على نحو فعال، بطريقة تجسد العالم كما هو في عام 2025.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بحضور وزير خارجية صربيا، السيد دوريتش، في جلسة اليوم. لقد استمعت بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زيادة.

وأود أن أتناول النقاط التالية.

أولا، أجبرت سلطات كوسوفو في الفترة الأخيرة عددا من المؤسسات التي يديرها الصرب على إغلاق أبوابها، وانتهكت أمن الصرب مرارا، وتعدت على حيز معيشتهم وضيقته وأثارت توترات في الميدان. وتعرب الصين عن قلقها البالغ في هذا الصدد. ونحث سلطات كوسوفو على وقف هذه التحركات الخاطئة، وعلى الاحترام الجاد للحقوق والمصالح المشروعة للطائفة الصربية وحمايتها، والحد من التوترات العرقية.

ثانيا، اتخذت سلطات كوسوفو في السنوات الأخيرة سلسلة من الإجراءات الانفرادية – كالمتطلبات الإلزامية المتعلقة ببطاقات الهوية ولوحات ترخيص المركبات؛ والإصرار على إجراء الانتخابات البلدية في أربع بلديات شمالية؛ والحظر المفروض على العملة الصربية، الدينار؛ وعمليات التفتيش العنيفة التي تستهدف الصرب في شمال كوسوفو؛ وممارسة الضغط لفتح جسر نهر إيبار – الذي كثيرا ما أثار اضطرابات وأدى إلى توترات وتقلبات مستمرة في شمال كوسوفو. ونحث سلطات كوسوفو على وقف الإجراءات الانفرادية، والعودة إلى المسار الصحيح المتمثل في الحوار والتشاور والعمل مع الأطراف المعنية للحفاظ على السلام والاستقرار في الميدان.

ثالثا، وقع انفجار في قناة في شمال كوسوفو، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وقد دعت الممثلة الخاصة للأمين العام والمجتمع الدولي إلى إجراء تحقيق شامل. وقد أعربت صربيا عن استعدادها لتقديم دعمها للتحقيق في أي وقت. ونحث سلطات كوسوفو على إجراء تحقيق شفاف ونزيه في الحادث وعدم التسرع في التوصل إلى استنتاجات قد تؤدي مرة أخرى إلى تصعيد التوتر وتفاقم المواجهة.

رابعاً، إن التعايش بين الطوائف المتعددة الأعراق في كوسوفو يتشكل من خلال التاريخ. والتسامح والمصالحة والتعايش المتناغم بين جميع الطوائف يخدم المصالح الأساسية والطويلة الأجل لجميع الأطراف. يجب مراعاة اتفاق بروكسل لعام 2013 بدقة. ويعد إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية عنصراً مهماً في الاتفاق وعقبة رئيسية في عملية الحوار الحالية بين الجانبين. ونحث سلطات كوسوفو على تنفيذ ذلك على الفور من خلال إجراءات ملموسة.

خامساً، يعمل الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة على تعزيز تسوية قضية كوسوفو. ونأمل أن يحافظ الاتحاد الأوروبي على موقف موضوعي ومحايد وأن يستخدم مساعيه الحميدة بطريقة عادلة ونزيهة. ونأمل أن تشارك الأطراف مع الممثلة الخاصة الجديدة في مناقشات في إطار الحوار القائم بين بلغراد وبريشتينا بشأن التسوية السياسية لقضية كوسوفو.

سادساً، تؤدي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو دوراً هاماً في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز المصالحة الوطنية. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يواصلا اهتمامهما بمسألة كوسوفو وأن يقدما مدخلاتهما بشأنها. كما ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تدعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنفيذ ولايتها بالكامل وتدعم عمل الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة زيادة.

إن موقف الصين بشأن قضية كوسوفو ثابت وواضح: ندعم الأطراف المعنية في التوصل، في إطار القرار 1244 (1999)، إلى حل مقبول للطرفين من خلال الحوار والتشاور. وفي هذه العملية، ينبغي احترام سيادة صربيا واستقلالها وسلامة أراضيها احتراماً كاملاً. وأود أن أؤكد على أن بلدان وشعوب البلقان قد عانت كثيراً من الحرب والنزاع. وينبغي لجميع الأطراف أن تتعلم من دروس التاريخ وأن تعمل معاً للحيلولة دون انزلاق البلقان مرة أخرى نحو الاضطرابات.

إن الصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية لبذل جهود متواصلة لتعزيز الحوار والمشاركة والتعايش السلمي بين الطوائف العرقية في المنطقة وتعزيز تسوية سياسية مبكرة لمسألة كوسوفو.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها المفصّلة. وأود أيضاً أن أرحب بوزير خارجية صربيا ماركو دوريتش ووزيرة خارجية كوسوفو دونيكا غيرفالا – شفارتس في هذه الجلسة.

وأود في البداية أن أؤكد من جديد رغبة بلدي الجادة في أن يسود السلام والاستقرار في المنطقة. ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة وفريقها على الجهود التي يبذلونها في تنفيذ ولايتهم، ولا سيما في تيسير بناء الثقة بين الطوائف والأعراق وفي مواجهة الروايات المثيرة للانقسام من خلال الحوار

والمشاريع التي تساعد على تعزيز الوئام والمصالحة والتفاهم بين الطوائف المتنوعة في كوسوفو. ونظراً لتاريخ المنطقة المعقد، فإن هذا العمل ذو أهمية أساسية.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ حكومة كوسوفو ولجنة الانتخابات المركزية على نجاح إجراء الانتخابات التشريعية في 9 شباط/فبراير، التي كانت سلمية وشاملة وتشاركية، وفقاً لتقارير المراقبين.

ولا يزال وفد بلدي مقتنعاً بأن الحوار البنّاء والمستمر هو الطريق الوحيد نحو السلام الدائم والاستقرار والهدوء في المنطقة. يوفر اتفاق بروكسل لعام 2013 واتفاق عام 2023 المتعلق بالسبيل نحو التطبيع بين كوسوفو وصربيا إطاراً متيناً وأساساً للجانبين للتحرك في اتجاه تطبيع علاقاتهما وتعزيز التفاهم المتبادل والتعايش السلمي والتنمية لشعوب المنطقة. ونقدّر جهود الاتحاد الأوروبي المتواصلة لتيسير الحوار وندعو كلاً من بلغراد وبريشتينا إلى إظهار التزام صادق بالعملية السياسية والوفاء بجدية بالتزاماتهما وتعهداتهما بموجب الاتفاقات المذكورة والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تصعّد التوتر.

تُشكّل الحالة المتوترة السائدة في شمال كوسوفو مصدراً للقلق. إن الهجوم على قناة إيبار – ليبنتس المائية، إلى جانب أعمال العنف الأخرى التي استهدفت الشرطة والمباني الحكومية، أمر مقلق للغاية ويستحق الإدانة. وينبغي تقديم مرتكبي تلك الهجمات، بما في ذلك هجوم بانيسكا عام 2023، إلى العدالة على وجه السرعة، وفقاً لسيادة القانون. كما أننا منزعجون بنفس القدر من التقارير التي تتحدث عن الهجمات التي تستهدف المواقع الدينية، بما في ذلك تدنيس الكنائس الأرثوذكسية الصربية في محليات مختلفة في كوسوفو. هذه الأفعال مؤسفة ويجب التعامل معها بأقصى درجات الجدية.

إن كوسوفو وصربيا كلاهما صديق لباكستان. وعندما نناقش هذه القضية، فإننا نتذكر الماضي المأساوي، ومع إدراكنا للتعقيدات التي يجب فهمها ومعالجتها، نرى أيضاً ضرورة التطلع إلى مستقبل سلمي ومتناغم. في ذلك السياق وختاماً، أود أن أؤكد مرة أخرى أن السلام والاستقرار في كوسوفو ورخاء ورفاه جميع سكانها، بل والمنطقة بأسرها، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الالتزام الثابت بالحوار والدبلوماسية وتجنب الخطاب السياسي المثير للانقسام، وذلك بمعالجة القضايا العالقة واعتماد نهج بناء وقائم على الاحترام المتبادل من شأنه أن يقودنا إلى سلام دائم، وهو الهدف المشترك للمجلس، وأعتقد أنه هدف المجتمع الدولي.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالتعبير عن تقديري للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زيادة، على إحاطتها الشاملة والتي جاءت في أوانها.

كما ترحب جمهورية كوريا أيضاً بحضور معالي السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، ومعالي السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس، نائبة رئيس وزراء كوسوفو، في المجلس.

لا تزال جمهورية كوريا ثابتة في دعمها للسلام والمصالحة والازدهار في غرب البلقان. ونؤكد من جديد موقفنا الثابت بأن تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو يجب أن يتم حصراً من خلال الوسائل السلمية – الحوار السياسي والمفاوضات في إطار العملية التي ييسرها الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من بعض التطورات المشجعة التي حصلت منذ اتفاق عام 2023، لا تزال الحالة هشة. وكما هو مبين في التقرير الأخير للأمين العام، فإن الأعمال الاستفزازية الأحادية الجانب والخطاب التحريضي، ولا سيما في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية في كوسوفو، قد فاقمت الانقسامات وقوّضت الثقة المتبادلة وأعاقت عملية التطبيع. إننا قلقون بشكل خاص بشأن الحوادث التي تهدد الاستقرار وتؤثر على الحياة اليومية للمجتمعات الضعيفة. ويشمل ذلك إغلاق المؤسسات التي يديرها الصرب في كوسوفو، والهجوم على قناة إيبار – ليبنتس المائية الذي ألحق الضرر بالبنية التحتية الحيوية التي تخدم المجتمعات ذات الأصول الصربية، والهجوم الأخير بالقنابل اليدوية على مكتب بريد كوسوفو في زفيتشان. إن هذه الأعمال تقوض الجهود المبذولة نحو السلام ويجب إدانتها. ويجب على جميع الأطراف الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية وتجنب البيانات التي يمكن أن تزيد من تأجيج التوترات. ولا يزال الهجوم العنيف الذي وقع ضد شرطة كوسوفو في بانيسكا في عام 2023 دون حل، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى إجراء تحقيقات شفافة وضمان سيادة القانون. فالمساءلة ضرورية لإعادة بناء الثقة وضمان العدالة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بإنشاء اللجنة المشتركة المعنية بالأشخاص المفقودين كخطوة بناءة لبناء الثقة. ويستغرق بناء الثقة بين أطراف النزاع وقتاً طويلاً ويتطلب الصبر. وقد تبدو معالجة مسألة الأشخاص المفقودين المؤلمة مسألة صغيرة، لكنها جهد ذو مغزى عميق يمكن أن يكون بمثابة حجر الزاوية في حل النزاع. ونأمل أن يشارك فيه الطرفان بحسن نية وأن تساهم الآلية بشكل مجدٍ في الحقيقة والعدالة والمصالحة. وعلاوة على ذلك، فإننا نشيد بإجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة في كوسوفو بشكل سلمي ونرحب بالمشاركة الكبيرة للنساء والشباب.

وتشارك جمهورية كوريا الأمين العام تقييمه بأن السلام المستدام في كوسوفو يعتمد على الحوار الشامل وبناء الثقة وحماية حقوق الإنسان. ويجب أن تظل المشاركة الفعالة لجميع الطوائف وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة من الأولويات. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على دعمنا القوي لجهود التيسير التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ونشدد على الدور الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالتنسيق مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والشركاء الآخرين. ونأمل أن تستمر مشاركة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في المساهمة في تعزيز الاستقرار وتعزيز الثقة بين الطوائف، والتي تشكل معاً أساس مجتمع سلمي وشامل للجميع. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي تقسيم الأدوار بشكل أكثر تبسيطاً إلى تعزيز الفعالية على نحو عام، حيث أن بعض المهام الأولية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد تولتها مؤسسات أخرى.

وفي ظل استمرار النزاعات الخطيرة في جميع أنحاء العالم، نأمل مخلصين ألا تتدهور هذه المنطقة إلى نزاع طويل الأمد أو مستعصٍ. وتقف جمهورية كوريا على أهبة الاستعداد للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى دفع مسار المنطقة نحو التعايش السلمي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر الممثلة الخاصة، السيدة كارولين زيادة، على عرضها وأؤكد لها دعم فرنسا الكامل لمهمتها. ونعرب عن تقديرنا لحضور معالي السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية صربيا، والسيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس، وزيرة خارجية كوسوفو.

وترحب فرنسا بإجراء الانتخابات البرلمانية في كوسوفو في 9 فبراير/شباط. وقد تمت دون وقوع أي حوادث أمنية كبيرة. فقد كانت انتخابات تنافسية وشاملة للجميع، وهو ما أكدته بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي. وترحب فرنسا بمشاركة صرب كوسوفو. ونأمل أن يتم تشكيل الحكومة سريعًا من أجل المضي قدمًا في تنفيذ اتفاقات بروكسل – أوهريد، وهذه هي أولويتنا.

وتدرك صربيا وكوسوفو التزام فرنسا الدائم، إلى جانب ألمانيا، بالمساعدة في تطبيع العلاقات بينهما. وهذا التطبيع شرط أساسي لاندماجهما في الاتحاد الأوروبي الذي يطمح إليه سكان كلا البلدين. وفي 1 شباط/فبراير، عُين السيد بيتر سورنسن ممثلاً خاصاً جديداً للاتحاد الأوروبي للحوار بين بلغراد وبريشتينا. ومن مسؤوليته إعطاء زخم جديد للحوار بهدف التوصل إلى اتفاق يسوي الخلافات بين البلدين بشكل دائم ونهائي. وهذا أيضاً هو الهدف الذي يسعى إليه مجلس الأمن.

ولكي يحدث هذا التطبيع، تدعو فرنسا صربيا وكوسوفو إلى احترام الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار اتفاقات بروكسل – أوهريد. ومع ذلك، أعلنت حكومة كوسوفو في 15 يناير/كانون الثاني إغلاق الهياكل الإدارية الصربية في كوسوفو. هذا القرار يضر بالحياة اليومية لصرب كوسوفو. وتأسف فرنسا لهذا الإجراء الانفرادي، وتذكّر بأن وضع الهياكل الصربية يجب أن يحل من خلال إنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية في كوسوفو على أساس مشروع النظام الأساسي الأوروبي. وستواصل فرنسا الاهتمام بحالة السكان الصرب في كوسوفو. ويتطلب الحفاظ على الطابع المتعدد الأعراق للمجتمع الكوسوفي استعادة الديمقراطية التمثيلية في شمال كوسوفو. وفي هذا الصدد، تدعو فرنسا صرب كوسوفو إلى إعادة مشاركتهم الفعالة في الحكم المحلي وإنفاذ القانون والنظام القضائي. ومن غير المقبول أيضًا أن مرتكبي الهجوم في بانيسكا لا يزالون طلقاء. ويجب مساءلتهم عن أفعالهم أمام المحاكم. كما تدين فرنسا الهجوم الذي وقع في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 على قناة إيبار – ليبنتس في زوبين بوتوك وتدعو الأطراف إلى تسليط الضوء الكامل على الظروف المحيطة بالهجوم. ونرحب بالتزام الرئيس الصربي بدعم التحقيقات وندعو السلطات الصربية إلى التعاون الكامل مع آلية المساعدة القانونية للاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، تثني فرنسا على العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمصالحة بين الطوائف في كوسوفو. إن جهودها لإعادة بناء الثقة، لا سيما بين الشباب، ضرورية لاستقرار كوسوفو وأمنها. وعلى سبيل المثال، أرحب بالأنشطة التي يتم تنفيذها داخل مركز بارابار في بريشتينا للحفاظ على الحوار بين الطوائف بروح من الاعتراف والاحترام المتبادل. وتعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في تكامل، ويوفر عملهما المشترك نموذجاً للتعاون في خدمة شعب كوسوفو واستقرار البلد والبلقان. وتشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. وتؤيد فرنسا

استمرارها باسم السلام والمصالحة في البلقان، وباسم الاقتناع بوجود طريق للتعايش السلمي بين الطوائف ذات التاريخ المضطرب وباسم التطلعات الأوروبية لشعوب المنطقة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن طلب الكلمة مرة أخرى. لكنني أدركت أنني قرأت ملاحظاتي على نحو أسرع من اللازم وأغفلت عن غير قصد الإشارة إلى حضور وزير الشؤون الخارجية الصربي، وكان ذلك مجرد سهو من جانبي. أعتذر للوزير دوريتش.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلا عن سان مارينو.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها والوزيرين على حضورهما، شأني شأن الآخرين في القاعة.

يتقاسم الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان مستقبلًا مشتركًا ويواجهان تحديات ملحة لا يمكننا التغلب عليها إلا بالعمل معًا. نحن مدينون لمواطنينا ببناء مستقبل يسوده السلام والازدهار على أساس المبادئ والقيم المشتركة والمصالح المشتركة. إن مستقبل دول غرب البلقان في اتحادنا الأوروبي. ونعيد التأكيد مرة أخرى على التزامنا الكامل والقاطع بمنظور انضمام غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد رحبت الجمعية العامة باستعداد الاتحاد الأوروبي لتيسير عملية الحوار بين كوسوفو وصربيا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتأكيد صربيا وكوسوفو من جديد التزامهما بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وبعملية تطبيع علاقاتهما وتعهدتا بالمشاركة البناءة في العملية للمضي بها قدماً بسرعة. ونؤكد مجددًا على أن الاتفاق بشأن مسار التطبيع بين كوسوفو وصربيا وملحقه التنفيذي المعتمد في شباط/فبراير ومارس 2023، على التوالي، يجب احترامه بالكامل وتنفيذه في أقرب وقت ممكن، دون شروط مسبقة، شأنه في ذلك شأن جميع الالتزامات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، إلى جانب الالتزامات الأخرى المعلقة التي تم التوصل إليها في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، بقيادة الممثلة السامية، السيدة كايا كالاس وبدعم من الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد بيتر سورنسن. ويشمل ذلك إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ويُتوقع من صربيا أن تبدأ عملية الاعتراف بوثائق كوسوفو ورموزها.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في شمال كوسوفو. ويجب على كوسوفو وصربيا السعي إلى بذل جهود متواصلة لخفض التصعيد، والامتناع عن الأعمال الانفرادية والاستفزازية التي يمكن أن تؤدي إلى التوترات والعنف، وتجنب الخطاب المثير للانقسام.

وعلاوة على ذلك، نكرر التأكيد أنه من المتوقع حل وضع الهياكل والخدمات التي تدعمها صربيا، بما يتماشى مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي ومع قانون كوسوفو.

وندعو كوسوفو إلى تمكين إعادة إدماج القضاة والمدعين العامين وأفراد الشرطة وسائر الموظفين من صرب كوسوفو في جميع مؤسسات كوسوفو التي غادروها في عام 2022. وقد أعرب مجلس الاتحاد الأوروبي عن توقعه بأن تتم عملية إعادة الإدماج دون شروط مسبقة من جانب صربيا، وفقاً للاتفاقات المبرمة في إطار الحوار وفي ظل الاحترام التام للإطار القانوني لكوسوفو.

وأود أيضاً أن أؤكد مجدداً توقعات الاتحاد الأوروبي بأن تتعاون صربيا تعاوناً كاملاً وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة للقبض على مرتكبي هجمات 2023 في شمال كوسوفو وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على ضرورة المساءلة الكاملة وأننا نأسف بشدة لأن صربيا لم تتخذ إجراءات كافية في هذا الصدد.

ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأهمية تعاون كوسوفو الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وكذلك مع الجهات الفاعلة الدولية المعنية الأخرى.

ونؤكد من جديد على أهمية عمل الدوائر المتخصصة في كوسوفو ومكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو ودعمنا لهما، ونؤكد استعدادنا لمساعدتهما في تنفيذ ولايتهما.

(تكلم بالفرنسية)

يود الاتحاد الأوروبي أن يرحب بالانتخابات البرلمانية المتعددة الأحزاب التي جرت في شباط/فبراير دون حوادث بمشاركة جميع الطوائف، في ظل نظام قانون انتخابي جديد في كوسوفو، تنفيذاً لتوصيات البعثات الانتخابية السابقة للاتحاد الأوروبي. وندعو جميع أعضاء الجمعية البرلمانية لكوسوفو الذين ينتمون إلى طائفة صرب كوسوفو إلى المشاركة الفعالة والبناءة في أعمال الجمعية.

ومن الضروري إجراء انتخابات بلدية شاملة هذا الخريف في البلديات الشمالية الأربع، بمشاركة كاملة من صرب كوسوفو دون شروط مسبقة.

(تكلم بالإنكليزية)

في الختام، يتوقع الاتحاد الأوروبي أن تشارك صربيا وكوسوفو بحسن نية في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق شامل ملزم قانوناً بشأن تطبيع العلاقات وفقاً للقانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي دون مزيد من التأخير. فتطبيع العلاقات بين الطرفين وتنفيذ التزامات الحوار بينهما شرطان أساسيان على المسار الأوروبي لكلا الطرفين، وكلاهما يخاطر بفقدان فرص مهمة في حال عدم إحراز تقدم.

وأخيراً، يجدر بنا أن نكرر، كما أكدت في بداية هذه المداخلة، بأن الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان يتقاسمان مستقبلاً مشتركاً. وعلى الرغم مما نواجهه من تحديات ملحة، فلا يمكننا أن نتغلب عليها ولن نتغلب عليها إلا بالعمل معاً.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب وزير خارجية صربيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دوريتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن قلقي وأسفي لأننا لم نسمع كلمة واحدة هنا اليوم من السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس عن الالتزام بالحوار أو تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وما سمعناه بدلاً من ذلك هو سلسلة من الاتهامات ضد حكومة بلدي وضد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهو أمر غير مقبول ويوجه في الواقع رسالة سيئة للغاية عن العلاقات مع بعثة أرسلها الأمين وهذه الهيئة إلى كوسوفو.

وتغتنم المؤسسات في بريشتينا الفرصة مرة أخرى لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن متهمة صربيا بارتكاب إبادة جماعية مزعومة في كوسوفو. إنه خطاب لا أساس لها وغالباً ما يستخدمونه لأغراض سياسية كل يوم. ومصطلح "الإبادة الجماعية" ينبغي ألا يُساء استخدامه في أي مكان وبأي شكل من الأشكال، خاصةً لأغراض سياسية أو بهدف الإثارة. وهذا النوع من الخطاب بشكل عام – أي التقييمات والادعاءات الشاملة دون أي دليل – تافه ولا يستند إلى الواقع ويرمي إلى تسجيل نقاط سياسية رخيصة. وتهدد هذه الادعاءات غير المسؤولة أي إمكانية لإحراز تقدم في تطبيع العلاقات بين الصرب والألبان وبين بلغراد وبريشتينا.

وأخيرا، إذا كنا نتكلم عن التركيبة العرقية لسكان كوسوفو وميتوهيا آنذاك والآن، ينبغي أن نعرض أيضاً الحقائق بوضوح وأن نذكر أن أكثر من 90 في المائة من سكان كوسوفو وميتوهيا اليوم هم من أصل ألباني، وأن الصرب عانوا في العقود السابقة وكانوا ضحايا للجرائم وطردوا من منازلهم التي سكنوها لقرون مضت وأُجبِروا على تركها بسبب الترهيب والتمييز والتهديد، كما هو موثق جيدا في تقارير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثات الرصد الدولية الأخرى.

وإذا أردنا حقاً بناء مستقبل مشترك، يجب أن نتصرف بمسؤولية. ويجب أن نذكر أن أكبر الضحايا في كوسوفو وميتوهيا مدنيون أبرياء، بغض النظر عن انتمائهم العرقي. ولا يمكننا أن نسمح لطرف واحد أن يتقمص دور الضحية بشكل كامل ويدعي أنه الضحية وأن ينكر أي جرائم ارتُكبت ضد السكان الصرب. كما أن عائلات الحصادين في ستارو غراكو، والأطفال الذين قتلوا في غورازديفاتش، والضحايا بالقرب من بحيرة رادونيتش وفي كليتشا، وكذلك كل واحد من الصرب الـ 000 200 الذين طردوا من كوسوفو وميتوهيا من قبل ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو، والذين لم يتمكن سوى 1.9 في المائة منهم من العودة بشكل مستدام والذين لا يستطيعون حتى اليوم العودة إلى ديارهم في كوسوفو وميتوهيا، يستحقون الحصول على إجابات.

وقد أشارت السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس أيضاً إلى التقرير الذي أعدته دورا باكويانيس عن الحالة في كوسوفو وميتوهيا والذي استُخدِم أمام مجلس أوروبا، ولكنها لم تذكر أن مطالب واضحة قُدِّمَت في ذلك التقرير بإعادة الأراضي إلى دير فيسوكي ديتشاني لإنشاء مجتمع البلديات ذات الأغلبية الصربية وكذلك إنهاء ممارسة مصادرة الأراضي الصربية بشكل غير قانوني. وفي الواقع، لم يُلب أي مطلب من المطالب التي قدمها المقرر الخاص لمجلس أوروبا. وهذه حقيقة مهمة للغاية، أعتقد أنها أُغفِلَت هنا عمداً.

وأود أن أؤكد أيضاً أنه فيما يتعلق بالهجمات التي وقعت في بانيسكا وعلى قناة إيبار – ليبنتس، فقد أدانت صربيا بوضوح تلك الحوادث. ونحن في الواقع نطالب بالمساءلة والوضوح، حيث أن ثلاثة من بين الأفراد الأربعة الذين فقدوا حياتهم بشكل مأساوي في هجوم بانيسكا كانوا للأسف من أصل صربي، وكان الرابع من أصل ألباني. وقد أدانت حكومتنا تلك الحوادث والاعتداءات بشكل لا لبس فيه. ولكن الادعاءات السابقة لأوانها بشأن المسؤولية، والأهم من ذلك رفض تقديم المعلومات التي طلبتها السلطات الصربية من خلال آليات المساعدة القضائية المتبادلة من أجل التحقيق، أمور لا تساعد على تحقيق العدالة في هذه القضايا. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه فيما يتعلق بهجوم إيبار – ليبنتس، فإن الجالية الصربية في كوسوفو هي الجالية الرئيسية التي تضررت من انقطاع إمدادات مياه الشرب والكهرباء وأن صربيا عرضت أيضاً تقديم المساعدة لإصلاح الأضرار التي لحقت بها، وهو ما تم القيام به لحسن الحظ .

وأود أيضا أن أرحب بالاهتمام الذي أعربت عنه السيدة غيرفالا – شفارتس بالاعتبارات المتعلقة بالسياسة الداخلية الصربية. فمن المفيد دائما أن نسمع أن هناك إرادة من جانب ممثلي بريشتينا للمشاركة بنشاط في عمليات السياسة الصربية. لكن الإهانات التي ذكرتها السيدة غيرفالا – شفارتس هنا ضد القيادة الصربية والرئيس فوتشيتش لن تسهم في تطبيع العلاقات أو تحسين المناخ السياسي. فتوجيه الاتهامات إلى الرئيس فوتشيتش وتشويه سمعته أمر غير محمود، وأريد فقط أن أقول، فيما يتعلق بالسلوك الاستبدادي، إن الرئيس فوتشيتش يعطي كل يوم نموذجا مثاليا في مجال الديمقراطية، مقارنة بما نراه في كوسوفو فيما يتعلق بحرية التنقل والحق في التجمع. وأدعو كل من يرغب في المشاركة في حياتنا السياسية من جانب بريشتينا إلى القيام بذلك بطريقة شفافة وفي إطار المؤسسات المناسبة، وليس في شكل تشهير أمام مجلس الأمن.

وأخيرا، إن لدى جمهورية صربيا، في ظل الحالة الراهنة، ما يبرر قلقها بعد ورود الأنباء الأخيرة عن توقيع مذكرة ثلاثية بشأن التعاون الأمني، اتخذت بموجبها ألبانيا وكرواتيا، إلى جانب ممثل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا، خطوات لتقويض الاستقرار في المنطقة، ووجهوا رسالة مفادها أنهم لا يريدون منطقة مستقرة تستشرف آفاق المستقبل، بالدخول في معاهدة دفاعية يمكن أن تؤدي إلى سباق تسلح جديد. وأود أن أوجه انتباه مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى أنه يجري التوصل، في منطقة هشة وفي لحظة حساسة جدا، إلى اتفاق بشأن التعاون العسكري دون التشاور مع بعض أقرب البلدان المجاورة، ومن بينها جمهورية صربيا. وذلك ينتهك روح اتفاق عام 1996 بشأن تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي والقرار 1244 (1999)، الذي ينص على أن قوة كوسوفو هي القوة العسكرية الوحيدة في إقليم كوسوفو وميتوهيا. ومن واجبي أن أشير إلى ضرر هذه الخطوات، التي قد تعيدنا إلى الوراء، شفهيا على الأقل، إلى فترة نريد جميعا أن ننساها، وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأحث بشدة الجميع في المنطقة على التركيز على المستقبل.

ويمكن لأعضاء المجلس أن يعولوا تماما على عمل صربيا من أجل الحفاظ على الاستقرار، والنهوض بعلاقات حسن الجوار، والعمل على إيجاد منطقة يتحقق فيها النجاح، بدلا من منطقة يسودها الانقسام والمظالم كما رأينا في العقود السابقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلبت السيدة غيرفالا – شفارتس أيضا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيها الكلمة الآن للإدلاء ببيان أخير.

السيدة غيرفالا – شفارتس (*تكلمت بالإنكليزية*): بكل صراحة، استمعت بعناية إلى السيد دوريتش، ورغم أنني أستطيع أن أرد عليه نقطة بنقطة، فلن أفعل، لأننا سمعنا كل ذلك من قبل – نفس الخطاب القديم والإنكار وتقمص دور الضحية، وأنا متأكدة أن ذلك لم يعد يجدي نفعا. لذلك، سأتطرق إلى بعض النقاط التي أعتقد أن هناك حاجة إلى بعض التوضيحات بشأنها.

أبدأ بما قالته السيدة زيادة عن الحجاج الذين تم إيقافهم واعتقال بعضهم واحتجازهم في الأيام الأخيرة. نعم، كان يتعين بقاء أربعة منهم في السجن لمدة 30 يوما لأنهم أفراد تابعون لهياكل الاستخبارات الصربية، كانوا يخفون هويتهم ويتظاهرون بأنهم حجاج، وكانوا يحملون مواد خطرة جدا. والأمر متروك الآن للشرطة والنظام القضائي لمعالجة هذه المسألة، ولم تعد مسألة سياسية.

وذُكر هنا أن كوسوفا لا تسمح لبطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الصربية بزيارة كوسوفا. فآخر مرة أراد فيها زيارة كوسوفا كانت في الفترة من 16 إلى 18 كانون الثاني/يناير. وأرسلنا رسالة مفادها أنه لم يكن من الممكن القيام بزيارة في هذين اليومين، بسبب يوم مهم جدا لإحياء ذكرى ضحايا العنف الصربي. ولكننا أبدينا الاستعداد للقيام بالزيارة قبل ذلك اليوم أو في أي وقت يناسب البطريرك، لأن الأيام المطلوبة لم تكن أياما دينية خاصة؛ بل كانت الزيارة مجرد زيارة للبطريركية. ولم نتلق أي طلب بعد ذلك. ولا توجد مشكلة في زيارة كوسوفا، ولكن لدينا أيام خاصة يصعب فيها ذلك ومن الممكن بكل بساطة أن يعتبر الكثير من الضحايا هذه الزيارة استفزازا. ومن ثم، لا بد من توخي الحذر فيما يتعلق بالمواعيد التي نختارها لزيارة كوسوفا.

نعم، لقد أجرينا انتخابات جيدة، وليس في هذه المناسبة فحسب. فقد دأبنا على إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشاملة للجميع. وبالتالي، فإنني سعيدة بأننا سنعمل جاهدين في الأيام القادمة على تشكيل حكومة جديدة، وأنه ستتاح للجميع، في الأيام والأسابيع القادمة، فرصة متابعة ما يحدث في هذا الصدد.

إن هجوم بانيسكا واضح للغاية لأن كل شيء موجود في مقاطع الفيديو التي التقطتها الطائرات المسيّرة. ويظهر فيها مرتكبو الهجوم – يمكن للجميع رؤيتهم، وليست أسماؤهم مجهولة. وهم أشخاص معروفون، وأحدهم، رادويتشيتش، معروف جيدا في صربيا أنه رجل الرئيس فوتشيتش في كوسوفا. وشغل منصب نائب رئيس القائمة الصربية، الحزب السياسي الذي تسيطر عليه بلغراد ويُستخدم ضد الصرب في كوسوفا. فهذا هو الشخص الذي أتيحت له فرصة الجلوس في بلغراد وإجراء مناقشات مع وزير خارجية صربيا، الحاضر هنا اليوم. ولم يتغير ذلك؛ ولا يزال هؤلاء الناس طلقاء. وكان المواطنون الصربيون الثلاثة الذين قُتلوا خلال هجوم بانيسكا من بين مرتكبي الهجوم. وبالتالي، فإن هذه خطوة طبيعية جدا تتخذها الشرطة لتسوية حالة خطيرة جدا رأينا فيها قوات شبه عسكرية قادمة من صربيا مع أسلحة لأكثر من 400 شخص. وعندما نتكلم عن الأسلحة، لا نتكلم عن البنادق بل عن الأسلحة المضادة للطائرات والمضادة

للدبابات وهذا النوع من الأسلحة. إذن، إن هجوم بانيسكا واضح. وهذا هو السبب الوحيد في أنه ما من أحد يقول إننا فعلنا ذلك بأنفسنا لأسباب – لا أدري ما هي – لتحقيق أهداف ما.

أما بالنسبة لهجوم إيبار – ليبنتس، فيختلف الأمر لأنه لم تكن هناك طائرات مسيّرة، ولا توجد صور من هناك. ولهذا السبب، يمكن للسيد دوريتش أن يقول للجميع هنا إنه لا أحد يعرف من فعل ذلك. ولهذا السبب طلبنا المساعدة الدولية في التحقيق، وقال الرئيس فوتشيتش للجميع عبر بيان تلفزيوني إنه يريد التعاون والتآزر – ولم يسفر ذلك عن أي شيء. ويوجد هنا أشخاص في وضع يمكنهم من معرفة ذلك على نحو أفضل. ولا إجابة على الإطلاق عن الأسئلة الواردة من الشركاء الدوليين الذين يساعدون في التحقيقات. ولذلك ينبغي ألا نغفل ذلك الأمر. فمن الخطر أن نفعل ذلك في هذه الأوقات التي نواجه فيها تحديات كثيرة في أوروبا. وبالتالي، يجب أن نتوخى الحذر، ويجب أن نجد اللغة الصحيحة حتى لا يقع هذا النوع من الهجمات، هذا النوع من العدوان، مرة أخرى. وانظر إلى ما يحدث في البوسنة والهرسك حيث ينتقل السيد دوديك من القول إلى الفعل. وبكل صراحة، فإن مثال جمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك يؤكد من جديد شواغلنا بشأن إقامة هيكل أحادي العرق ذي محتوى قومي وتحت سيطرة الجماعات الإجرامية التي تمولها الدولة الصربية مباشرة. ولذلك، نعرب عن استعدادنا لإجراء مناقشات، ولكن الاعتقاد بضرورة ارتكاب الأخطاء ذاتها التي شهدناها في أنحاء أخرى من منطقتنا أمر خطير بينما نكرر باستمرار، رفقة شركائنا، ضرورة إيجادنا طريقة للتأكد من شعور المواطنين الصرب في كوسوفا بأن الحكومة المركزية في بريشتينا تقدّم لهم عرضا جادا وصادقا. ونحن حاليا يقظون جدا لأن لا أحد يعلم ما الذي يستطيع الرئيس فوتشيتش، الذي يواجه مشكلات حقيقية في صربيا، أن يفعله لصرف الرأي العام عما يواجهه في بلغراد نحو البلدان المجاورة.

ولذلك، نطلب ببساطة من المجتمع الدولي أن يكفل التزام صربيا بما قالته في اليوم الأول بعد الهجوم، ليس فقط فيما يتعلق بالمؤسسات في كوسوفو، ولكن أيضًا بالتعاون مع المحققين الدوليين الآن، وليس في العام المقبل، نظراً لأن حادثة قناة إيبار – ليبنتس وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وأشدد على أن البلديات التي تضم أقلية من الصرب لم تواجه وحدها التحديات الناجمة عن الهجوم على قناة إيبار – ليبنتس، بل طالت أيضا أكثر من 50 في المائة من كوسوفا. وكان يهدف هذا الهجوم إلى حرمان كوسوفا من الماء والكهرباء والتدفئة وشبكة الإنترنت لأيام. وتلك هي الحقيقة.

لقد توصلنا إلى اتفاق في بروكسل مع صربيا في شباط/فبراير 2023 بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ويوفر هذا الاتفاق، في جملة أمور، أساسا جيدا لإجراء مزيد من المناقشات والمضي قدمًا في مسار التطبيع. وما حدث هو أنه – وأعضاء المجلس شهدوا اليوم ما يحدث بانتظام – على الرغم من أن الرئيس الصربي فوتشيتش وافق على احترام السلامة الإقليمية لكوسوفا في اتفاق عام 2023، فإن السيد دوريتش أخبرنا اليوم مرة أخرى أنه غير مستعد لتنفيذ ذلك وأنه لا يولي السلامة الإقليمية لكوسوفا أي احترام. ويتكلم كما لو أنها لا تزال جزءًا من بلدهم في حين أنها ليست كذلك. ولا تزال الأمور صعبة.

أود أن أختتم بتوجيه دعوة. أدعو مجلس الأمن إلى زيارة كوسوفا بدلاً من التأثر بالتقارير التي لا تُجسد الواقع القائم في البلد. ويمكن أن يرى الأعضاء بأنفسهم ما يحدث هناك. ويمكنهم زيارة الصرب في البلديات

الأربع في الجزء الشمالي من بلدنا والتكلم معهم. وسيخبرون أعضاء المجلس أنهم يشعرون أخيراً بالتحرر من الضغط والإرهاب اللذين تمارسهما العصابات الإجرامية المنظمة من أصدقاء السيد دوريتش وآخرين. ولا يمكن لشيء أن يحل محل الانطباعات الشخصية التي سيكونها الأعضاء هناك من رؤية الناس والتكلم معهم بصراحة والذين تكمن مشكلتهم الرئيسية في الحكومة المركزية في بريشتينا وفقًا للتقارير التي تؤثر على أعضاء المجلس. وهو أمر كفيل بتغيير آراء أعضاء المجلس فيما يتعلق بالأحداث الجارية، كما هو حال كل الأشخاص الذين التقيت بهم والذين جاؤوا من دول شريكة لنا لزيارة البلديات الشمالية الأربع. ولعله خيار جيد بدلا من الاكتفاء بمجرد التصديق.

يشكل الاتفاق الذي عُقد بين كوسوفا وكرواتيا وألبانيا اتفاقا بين كوسوفا وعضوين من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي. ولا يمكن لأحد أن يتظاهر بأن أعضاء الناتو يشكلون تهديدا لأيٍّ كان هذه الأيام. ولم يوضع هذا الاتفاق لتوجيهه ضد أي شخص ولا يُفترض أن يتسم بطابع الإقصاء. فقد صُمم ليسمح بانضمام البلدان الأخرى الراغبة في ذلك أيضا. إن التعاون العسكري هذه الأيام، كما نعلم، موضوع مهم جدا في أوروبا. ونستعد للمستقبل مثلما يستعد له تماما جميع شركائنا من الحلفاء والأصدقاء.

أشكر أعضاء المجلس جزيل الشكر على اهتمامهم ويحدوني الأمل بصدق في أن أرحب بهم قريبًا في كوسوفا حتى يتمكنوا من تكوين آرائهم الخاصة حول ما يحدث هناك حقا.

رُفعت الجلسة الساعة 17/35.